الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في
الشعبة: علوم مالية
التخصص: محاسبة وتدقيق
بعنوان

دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته GIPLAIT بسعيدة

إعداد الطالبتين :

- بن ويس سارة
- غنام سومية

أعضاء لجنة المناقشة
الأستاذ :زروقي ابراهيم..... رئيسا
الأستاذ :.....مشرفا ومقررا
الأستاذ :.....عضوا

السنة الجامعية :
2017 -2018م
1438ه- 1439ه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة (32)

كلمة شكر و تقدير

نشكر الله عز وجل على نعمه وتوفيقه لإتمام هذا العمل.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ زروقي إبراهيم الذي لم يبخل علينا طيلة هذا البحث بنصائحه القيمة وإرشاداته النيرة، كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة .

كما لاننسى التقدم بخالص الشكر و العرفان بالجميل للذين قدموا لنا المساعدة في مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته محل التربص .

والشكر إلى جميع أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

وإلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى من أعطتنا من دمها وروحها وعمرها دفعا لغد أجمل إلى الغالية

التي لا نرى الأمل إلا من عينيها

أمـي الحـــبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء دون

انتظار...

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجوا من الله أن يمد في عمرك

لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طوال انتظار...

والـــدي العزيـــز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله... إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتـــي و أخواتي

سارة

إهداء

إلى من أضاءت لي دربي المظلم

إلى من كان حبها زادي وعمادي

إلى من كنت أحتمي بدعائها الخالص وحنانها

إلى أمي حبيبة عمري

إلى من زرع في قلبي روح التحدي و الاجتهاد وسقاني

بالرعاية والاهتمام وأنار دربي ومنحني الحب

إلى أبي أصدق الناس

أسأل الله أن يحفظهما ويديم لهما الصحة والعافية

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

أخواتي وإخوتي

إلى كل رفيقات دربي و صديقاتي

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل هؤلاء الأعزاء أهدي ثمرة جهدي

سوهيلة

الملخص:

تهدف دراستنا إلى إبراز أثر التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المالي و ذلك من خلال الدور المحوري و الفعال الذي يلعبه في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، و كذا توضيح أن التدقيق المحاسبي هو الركيزة الأساسية للتحقق من صحة البيانات و المعلومات المحاسبية و المالية و التأكد من دقة القوائم المالية مما تتضمنه من حقائق عن المؤسسة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية و حالات الغش و التلاعب بأملاكها .

وتهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر، وبالضبط في مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته في ولاية سعيدة، حيث قمنا بإجراء عدة مقابلات مع المدقق الداخلي للمؤسسة و مدير المالية و المحاسبة.

خلصت دراستنا إلى أن التدقيق المحاسبي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية : التدقيق المحاسبي ، الأداء المالي.

Resume:

The objective of our study is to highlight the impact of accounting auditing on improving financial performance through its pivotal and effective role in meeting the needs of the users of the financial statements, as well as clarifying that accounting auditing is the fundamental basis for verifying data, accounting and financial information and ensuring accuracy. Financial statements, including the facts about the institution to avoid various accounting errors and cases of fraud and manipulation of property.

The study aims at understanding the role of accounting auditing in improving the financial performance of the economic institution in Algeria, and specifically in the milk production and its derivatives in the

state of Saida, where we conducted several interviews with the internal auditor of the institution and the director of finance and accounting.

Our study concluded that accounting auditing improves financial performance.

Mots clés : l'audit comptabilité, performance financière

فهرس المحتويات

مقدمة عامة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي	**46-04**
تمهيد	**05**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي التدقيق	**20-06**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	**06**
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق	**08**
المطلب الثالث: أهمية و أهداف التدقيق	**11**
المطلب الرابع: أنواع التدقيق	**20**
المبحث الثاني: معايير و مبادئ و فروض التدقيق	**34-26**
المطلب الأول: معايير التدقيق	**26**
المطلب الثاني: مبادئ التدقيق	**30**
المطلب الثالث: فروض التدقيق	**32**
المطلب الرابع: حقوق و واجبات المدقق	**34**
المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق	**46-36**
المطلب الأول: قبول المهمة و التخطيط لعملية التدقيق	**36**
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية	**39**
المطلب الثالث: أدلة التدقيق	**41**
المطلب الرابع: تقرير مدقق الحسابات	**44**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	**78-47**
تمهيد	**48**
المبحث الأول: مفاهيم الأداء بالمؤسسة	**55-49**
المطلب الأول: ماهية الأداء	**49**
المطلب الثاني: أنواع الأداء	**51**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء	**55**
المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي	**74-59**

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	**59**
المطلب الثاني: الأهداف المالية و مصادر معلومات المؤسسات الإقتصادية	**60**
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي	**64**
المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	**78-75**
المطلب الأول: دور التدقيق المحايبي في تحسين جودة القوائم المالية.	**75**
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .	**75**
المطلب الثالث: دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات	**76**
خلاصة الفصل	**78**
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي في المؤسسة الإقتصادية لإنتاج الحليب و مشتقاته	**106-79**
تمهيد	**80**
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته.	**88-81**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الوحدة	**81**
المطلب الثاني: تعريف بمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته	**83**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوحدة	**84**
المبحث الثاني: منهجية عملية التدقيق المحاسبي وواقع الاداء المالي لمؤسسة انتاج الجليب و مشتقاته	**98-89**
المطلب الأول: منهجية عملية التدقيق المحاسبي في المؤسسة	**89**
المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في المؤسسة	**91**
المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسن الأداء المالي في مؤسسة انتاج الحليب و مشتقاته	**106-99**
المطلب الأول: تدقيق الميزانية المالية	**99**
المطلب الثاني: تدقيق المؤشرات المالية	**102**
المطلب الثالث: تحليل و تفسير النتائج	**104**
خلاصة الفصل	**106**
الخاتمة	**109-108**
قائمة المراجع	**115-111**
الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي لأهداف التدقيق المحاسبي و مدى الفحص و أهمية الرقابة الداخلية	**14**
2-1	التمييز بين التدقيق الداخلي و الخارجي	**25**
3-3	الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة	**91**
4-3	الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة	**92**
5-3	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة 2013-2014	**93**
6-3	الميزانية المالية المختصرة 2013-2014	**94**
7-3	مؤشرات التوازن المالي	**95**
8-3	النسب المالية *السيولة*	**96**
9-3	النسب المالية *النشاط*	**97**
10-3	النسب المالية *المديونية*	**98**
11-3	النسب المالية *الربحية*	**98**
12-3	تدقيق نسبة السيولة العامة	**103**
13-3	تدقيق نسبة هامش الربح الإجمالي	**104**

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	المفاهيم المرتبطة بتعريف التدقيق	**10**
2-1	أهداف التدقيق التقليدية	**15**
3-1	مسار التدقيق الخارجي	**24**
4-2	الأداء الذاتي و الأداء الخارجي	**53**
5-2	أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة	**54**
6-2	التكوين كإستثمار غير مادي	**57**
7-2	طبيعة دور التدقيق الداخلي	**76**
8-2	مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار	**77**
9-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته	**84**

مقدمة عامة

مقدمة:

يعتبر التدقيق المحاسبي من المواضيع التي شكلت حيزا كبيرا في جانب المالي و المحاسبي والذي يلعب دورا بارزا في الإدارة الإقتصادية للوحدات و الموارد المملوكة للمجتمع، توجيه قرارات تخطيط الموارد و القرارات الإقتصادية، و لها تأثير كبير في مجتمع الأعمال بالدولة و تزداد أهميته كلما زادت المعايير الثقافية للشركات الخاصة و العامة ومن هنا نجد أن مهنة المحاسبة و التدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية باعتبارها مرآة الأداء المالي والإقتصادي وعصب الحياة للشركات، و يساعد التدقيق المحاسبي على زيادة دعم الثقة في القوائم المالية، و بالتالي فهي تعتبر عاملا هاما حيث يساهم التدقيق المحاسبي في حماية من مخاطر سوء يعرض القوائم المالية ،ومخاطر الغش و التلاعب في تلك القوائم المالية.

وبعد ان كان هدف المؤسسة هو تحقيق تقدمها و ازدهارها، أصبح همها الوحيد هو ايجاد حلول تسمح لها ببقائها مما أدى بها إلى السعي نحو إيجاد أساليب و برامج تسيير المؤسسة في عمليات اتخاذ القرارات النموذجية و المثلى .

و حتى تحقق المؤسسة هذه البرامج لجأت إلى استخدام التدقيق المحاسبي والذي يعتبر خط دفاع قوي يضمن و يحمي مصالح المؤسسة حيث يعتبر العين الساهرة التي تحقق لها سلامة تدفق أموالها و توزيعها و حماية أصولها و موجوداتها و سلامة عملياتها و دقة تسجيلها، واكتشاف الأخطاء اذا ارتكبت فور حدوثها و قبل ان يزداد و يستفحل أمرها، فعند احترام معايير و مبادئ التدقيق المحاسبي، تستطيع المؤسسة تقييم أدائها وخاصة المالي فالأداء المالي يعتبر من أهم الوسائل الذي يستخدمه علم الإدارة و الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل، و مدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها و تسعى كافة الأطراف في المنظمة إلى تعزيز الأداء الأمثل.

- ❖ وبناءا على ماسبق نطرح الإشكالية التالية:
  - ماهو دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟
- ❖ وللإجابة على هذه الإشكالية لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهو الإطار النظري العام للتدقيق المحاسبي؟

2- مالمقصود بالأداء المالي و ماهي مؤشراته؟

3- كيف يساهم التدقيق المحاسي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

- **فرضيات البحث:**

1-التدقيق المحاسبي هو وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الإقتصادية يساعد على تحسين الأداء المالي و ترشيد القرارات و يتوقف نجاحه على اتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها .

2- تحسين الأداء المالي يعتمد على تطبيق و اقتراحات وتوصيات و قرارات عملية التدقيق المحاسبي.

3- التدقيق المحاسبي يتعرض إلى معوقات و صعوبات كثيرة تحول دون تطبيقه وفقا للمعايير و النظم المتفق عليها .

- **أسباب اختيار الموضوع:**

-أهمية التدقيق المحاسبي بالنسبة للمؤسسات.

-معرفة مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.

-حاجة المؤسسات الجزائرية لهذه الآلية بغية تحقيق الكفاءة في الإدارة.

-محاولة منا لإثراء المكتبة بمثل هذا النوع من المواضيع.

أهمية الموضوع:

تكسب الدراسة أهميتها من خلال ايضاح الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي و ذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق أفضل أداء لها الذي يكفل لها سمعة طيبة في بيئتها و يمكنها من الإستمرار في نشاطها.

منهج الموضوع:

المنهج الذي تم اتباعه من أجل دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية و التطبيقية للإجابة على موضوع دراستنا ارادة منا لتوضيح الدور الفعال للتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة و استخدمنا المنهج التاريخي في اظهار التطور التاريخي للتدقيق و الأداء بشكل عام.

محتوى البحث:

قد قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاث فصول، فصلان نظريان و فصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة عامة و خاتمة عامة .

الفصل الأول: قمنا بتخصيص هذا الفصل للاطار النظري للتدقيق المحاسبي مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم حول التدقيق و الثاني معايير و مبادئ التدقيق و المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مسار تنفيذ عملية التدقيق.

الفصل الثاني: بعنوان دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية الأداء و الثاني ماهية الأداء المالي أما المبحث الثالث فتضمن العلاقة بين التدقيق المحاسبي و الأداء المالي في المؤسسة.

الفصل الثالث: لقد تم من خلاله تطبيق الدراسة النظرية و تجسيدها على أرض الواقع من خلال مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته بسعيدة و ذلك من خلال التطرق إلى كيفية التدقيق المحاسبي و واقع الأداء المالي في المؤسسة و استخلاص دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي .

الدراسات السابقة:

1–يعقوب ولد الشيخ ، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان ،2014-2015 .

2–عزوز ميلود ، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الإقتصادية** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة 20 -2007 .أوت 1955 ، سكيكدة ،2006 .

3–شعبان لطفي، **المراجعة الداخلية مساهمتها و دورها في تحسين تسيير المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر،2004.

الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق

تمهيد:

إن زيادة حجم الأعمال في المؤسسات وتعدد أوجه نشاطها أدى إلى الإهتمام بمهنة التدقيق ،التي أخذت حيزا كبيرا لما لها من أدوار على عدة مستويات ، فالهدف من التدقيق هو التحقق من مدى صلاحية و صحة البيانات المحاسبية و المالية المقدمة من طرف المؤسسة و مستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي ومدى تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة وذلك للمحافظة على ممتلكات المؤسسة و حساباتها.

يقوم التدقيق على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والمعايير و الفروض التي تعتبر المرشد لممارسي مهنة التدقيق.

وبهدف توضيح ما سبق وتسليط الضوء على أهم النقاط ، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

- **المبحث الأول :مفاهيم حول التدقيق المحاسبي.**
- **المبحث الثاني :معايير ومبادئ و فروض التدقيق المحاسبي .**
- **المبحث الثالث :مسار تنفيذ عملية التدقيق المحاسبي .**

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للتدقيق

ان ظهور مهنة التدقيق و تطورها جاء كنتيجة حتمية للتطور والتوسع الذي عرفته الانشطة الاقتصادية و انفصال الملكية عن الادارة ففي ظل هذه المعطيات تغيرت اهداف التدقيق المحاسبي من اكتشاف الاخطاء و التلاعبات الى ابداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة وإيصال نتائج عملية التدقيق و الفحص للأطراف ذات المصلحة .

المطلب الاول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته،و تأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع،وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات،حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين لتأكد من صحة الحسابات العامة[1]، ويرجع أصل كلمة "Audit " إلى الكلمة اللاتينية " Auditus" التي تعني الإستماع "Audition" والتدقيق يشير إلى ممر التفتيش و استجواب طرف آخر أو الإستماع لأجل التقييم و التقدير فهو فحص إنتقادي يهدف إلى تقييم الأعمال المتحققة ،حيث كان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها[2].

و مع التطور الذي شهده النشاط التجاري و الإقتصادي اتسع نطاق التدقيق المحاسبي خاصة بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع **"مبدأ القيد المزدوج"** كما ورد في موسوعة " لوكا باشيليو " تحت عنوان « Summa de Arithmetica Geometria Proportioni et Proportionalita » سنة 1494م [3]، فقدت ادت سهولة استعمال القيد المزدوج إلى انتشار تطبيقه و هذا ما ساعد على تطور مهنتي المحاسبة و التدقيق ، كما ان إتساع حجم المؤسسات و ما صاحبه من إنفصال للملكية عن الإدارة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه, ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق ، فقد نشأت حاجة صاحب أو أصحاب المشروع إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات و مطابقة ذلك لواقع حال المشروع وقد ازدادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال ، وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع

[1] خالد أمين عبد الله،التدقيق والرقابة في البنوك، ط1،دار وائل للنشر،عمان،1998،ص3.

[2] Howard-F Stettler,Audit:Principes et Méthodes Générale,Edition Publi-Union,Paris,1976.p55

3 غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر:الناحية النظرية،ط1،دار المسيرة للنشر،الأردن،2006،ص13.

وإدارته مما دعا المساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء بأجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة ، حيث ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا بايطاليا عام1581 م ، من ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة و كان لبريطانيا الفضل السبق في هذا التنظيم المهني اذ اصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما تم إنشاء "جمعية المحاسبين القانونيين" عام1854م و مع صور قانون الشركات عام 1862م –الذي ينص على إلزامية التدقيق بغرض حماية المستثمرين من تلاعب المؤسسات بأموالهم- خطت مهنة التدقيق خطوات هامة إلى الأمام، حيث ساعد صدور هذا القانون على الإهتمام بمهنة التدقيق و انتشارها في العديد من الدول كالتالي: فرنسا سنة 1881م، الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882م، والتي تم بعدها إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1912م، ألمانيا سنة 1896م، كندا سنة 1902م، أستراليا سنة 1904م، وفنلندا في سنة 1911م.[1]

و مع بداية العشرينيات من القرن الماضي عرف التدقيق المحاسبي إنتشارا متسارعا خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة للتطور الكبير الذي عرفته المعاملات في السوق المالي و كنتيجة حتمية للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م، حيث أصبح التدقيق المحاسبي وسيلة و أداة للرقابة .[2]

أما على المستوى العربي، فكانت مصر أول بلد ينظم مهنة التدقيق بصدور القانون رقم (1) سنة 1909م المنظم لمهنة تدقيق الحسابات والذي أدخلت عليه عدة تعديلات فيما بعد، وفي سنة 1946م أنشئت "جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية" التي تحولت فيما بعد إلى نقابة بمقتضى القانون رقم (394) لسنة 1955م، حيث أصدرت هذ النقابة سنة 1957م دستورا لمهنة المحاسبة والتدقيق ينظم أعمال آداب سلوك المهنة و واجبات و حقوق و مسؤوليات المحاسبين لها، أما الجزائر فقد تأخرت في مجال تنظيم مهنة المحاسبة و التدقيق إذا ما قورنت بالدول سالفة الذكر، حيث كانت المهنة غير منظمة إلى غاية صدور القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991م، و الذي تضمن تشريعات وأحكام متعلقة بالمهنة و مزاوليها [3]، تلاها بعد ذلك القانون رقم 10-01 الصادر في 29 جوان 2010م.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص3-4.

[2] Michel weil ,L'audit Stratégique :Qualité et Efficacité des Organisations ,3eme édition ,Edition Afnor,2007,p37.

[3] محمد حولي، المراجعة المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية ،مذكرة ماجيستير غير منشورة ،طلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة باتنة ،2009،ص11.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق

سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم التعاريف التي اعطيت للتدقيق المحاسبي كمايلي:

التعريف الأول:

عرفت جمعية المحاسبين الامريكيين (**AAA) التدقيق على انه: "عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الانشطة و الاحداث الاقتصادية لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة و تبليغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق "[1].

التعريف الثاني:

أما "Friédérich et autres " فقد عرف التدقيق بأنه: "فحص إنتقادي لأدلة و قرائن الإثبات المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، يقوم به فرد مهني من أجل إعطاء رأي فني محايد حول مدى اتساق هذه العناصر مع المعايير المقررة "[2].

التعريف الثالث:

كما عرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل من مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل ، استنادا إلى معايير التقييم ،و تقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".[3]

التعريف الرابع :

وهو تعريف شامل للتدقيق يغطي المفهوم والأهداف الحديثة للتدقيق وهو: أن عملية تدقيق الحسابات هي عملية (فحص) منظم للمعلومات بواسطة شخص مؤهل فنيا ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، بقصد جمع و تقييم أدلة إثبات موثوق بها، وإيصال نتيجة الفحص والتحقيق إلى مسنخدم المعلومات،كما تشمل عملية

**AAA :American Accounting Associaton.

[1] مجيد جاسم الشرع ،المراجعة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر،عمان،2003،ص108.

[2] Micheline Friédérich,Georges Langlois ,Alain Burlaud,René Bonnault, DSCG4,Comptabilité et Audit : Manuel & Applications 2008/2009 ,Editions Foucher,France,2007,p441.

[3] محمد التوهامي طواهر،مسعود صديقي،المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،الطبعة الثانية،2005،ص10.

تدقيق الحسابات(حديثا) تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة وفقا لمعايير مهنة تدقيق الحسابات المتعارف عليها دوليا .

ومن خلال تحليل هذا التعريف يتضح أن عملية تدقيق الحسابات ترتكز علي القيام بعمليات أساسية هي[1]:

أ -الفحص: وهو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات امحااسبية، والتأكد من جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم علي أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

ب -التحقق :يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتمكن المدقق من التأكد والاطمئنان علي صلاحية وعدالة القوائم الختامية، ومن ثم إبداء رأيه الفني امحايد على ثقة، وذلك علي ضوء مجموعة من أدلة الإثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.

ج -التقييم :ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي، في ظل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن المدقق إلي صحة وسلامة عمليات التقييم

د -التقرير :يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم والإفصاح عنهما بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للوحدة الاقتصادية محل التدقيق.

و منه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة، حاولت المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المراجعين إرساءها خلال حقبة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق طرقه و أساليبه و إجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

التعريف الخامس:

فقد عرف BONNAULT ET GERMOND عملية التدقيق علي أنها :اختبار فني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل علي نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلي مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلي مدى احترام

[1] د محمد فضل مسعد و د خالد راغب الخطيب،دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،عمان-الطبعة الأولى 2009- ص18-19 .

القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة علي الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة[1].

التعريف السادس:

التدقيق هو عبارة عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدي دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها أعمالها من ربح وخسا رة عن تلك الفترة[2].

شكل رقم(1-1): المفاهيم المرتبطة بتعريف التدقيق

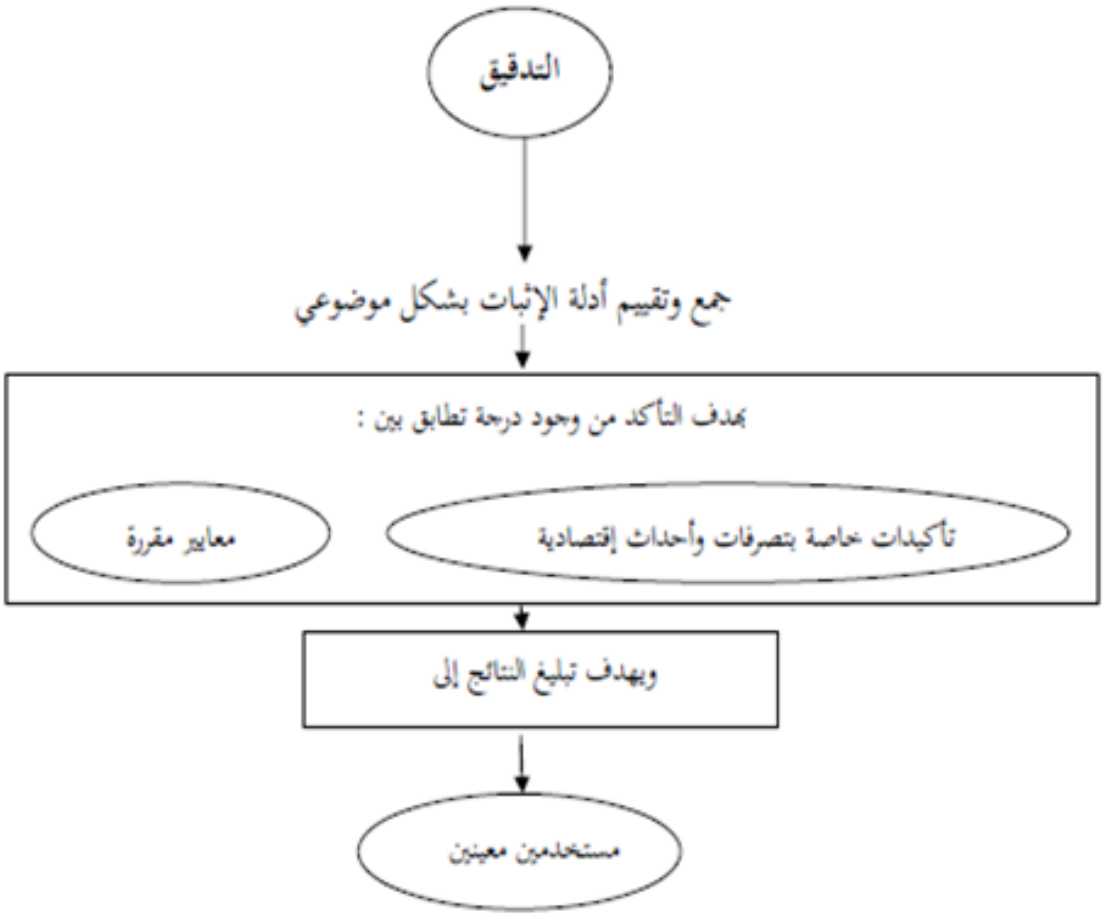

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي ،التدقيق بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية ،مصر،2006، ص 20.

[1] -LIONNEL . G et GERARD .V, Audit et control interne, aspects financiers -opération et stratégiques, Op-cit, P 21.

[2] ايهاب نظمي ابراهيم،التدقيق القائم على مخاطر الأعمال-حداثة وتطور-مكتبة المجتمع العربي لنشر و التوزيع 2009،ص 17.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف التدقيق

1-أهمية التدقيق :

إن أهمية التدقيق في المؤسسة تجعله من أهم وسائل التقييم والرقابة والفحص لكل وظيفة من وظائف المؤسسة حسب الأهداف والسياسة المتبعة والوسائل المتوفرة لتشخيص النقائص والسلبيات التي تواجه المؤسسة، لذلك تستوجب عملية التدقيق دراسة شاملة لكل جوانبها.

ويعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية في حد ذاته .حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف علي عدالة المركز المالي للمؤسسة، ومن هذه الأطراف:

1/1-إدارة المؤسسة : يعتبر التدقيق مهما لإدارة المؤسسة حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة علي التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلي توجيه الاستثمار لمثل هذه المؤسسات .[1]

وتعتبر الإدارة تقرير المدقق بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية أدائها وإشرافها للمهام الموكلة إليها، ودليل لمستخدمي القوائم المالية بأن الإدارة مارست مسؤولياتها بطريقة سليمة ودقيقة بإعداد القوائم المالية وفقا لمبادئ امحااسبة المتعارف عليها.

2/1-المؤسسات المالية والتجارية والصناعية : يعتبر التدقيق ذا أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية .كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي[2].

3/1-المؤسسات الحكومية : تعتمد الجهات الحكومية علي القوائم المالية المدققة وتقرير المدقق للتخطيط والمتابعة والإشراف والرقابة علي الوحدات الاقتصادية، وتأكيد التزامها بالقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات والتوجيهات وعدم الالتزام بالخطط الموضوعة وتحديد الانحرافات وأسبابها.

[1] د .غسان فلاح المطارنة، ،تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، مرجع سبق ذكره، ص79

[2] د .خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية – دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن2007، ص 72

وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)عند إصدار المعايير في عام 2002 ، أن أهمية التدقيق(المصلحة العامة) تكون علي سبيل المثال في[1]:

- يساعد مدققوا الحسابات المستقلون علي المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.
- يساهم في استقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.
- يساعد في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.

كما أن نقابات العمال تعتمد علي القوائم المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور وتحقيق مزايا للعمال.

4/1- الاقتصاد القومي: يخدم التدقيق الاقتصاد القومي بصفة عامة، فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه استثمار المدخرات والموارد المتاحة القادرة، ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وأفضل وسيلة للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية، وخاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوي معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم[2].

ويعتبر المدقق خير عون للدولة لمتابعة تنفيذ خططها في مراحلها المختلفة والكشف عن أي انحراف ومعالجته وتقييمه بالسرعة الممكنة لتحقيق أهدافها والوصول إلي أقصي مستوي من الكفاية الإنتاجية من استخدام إمكانياتها المتاحة مادية وطبيعية واقتصادية ومالية وبشرية لتحقيق أهداف الخطة العامة الهادفة إلى مضاعفة الدخل القومي وتنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة،ترمعة مععية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2003 ص 16.
[2] د .سامي محمد الوقاد و أ .لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات(1)،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن – الطبعة الأولي 2010 ،ص 28.

2-أهداف التدقيق

كانت النظرة إلي أهداف التدقيق قاصرة علي أنها مجرد وسيلة لاكتشاف الغش والخطأ أو محاولات التلاعب والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية .ولكن هذه النظرة تغيرت حيث أن اكتشاف هذه العوامل تتحقق تلقائيا أثناء المراحل والخطوات التنفيذية لعملية التدقيق، باعتبار أن الناتج الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء المدقق لرأيه الفني المحايد في القوائم المالية، وأن اكتشاف الغش والخطأ والتزوير هو المنتج أو الناتج الفرعي لعملية التدقيق، ولا يعني هذا إهمال هذه العوامل الفرعية، وإنما ينبغي اعتبارها أهداف تبعية يمكن أن يعتمد عليها المدقق في إبداء رأيه عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، باعتبار أن اكتشاف الغش والأخطاء لا يقل أهمية عند قيام المدقق بفحص الحسابات، خاصة إذا سلمنا بأن رأي المدقق يبني علي مصدرين أساسيين هما :نتائج فحص الحسابات، ونتائج تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، الذي يسعي المدقق من خلالهما إلي التأكد من خلو الحسابات من الغش والخطأ.

ومع تطور المفاهيم والأهداف في المجالات العلمية ومنها علوم الإدارة والمحاسبة، تطورت بالمثل مفاهيم وأهداف مهنة تدقيق الحسابات .[1]

وقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد علي نظام الرقابة الداخلية[2].

[1] د .محمد فضل مسعد و د .خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات،مرجع سبق ذكره، ص 20

[2] د .أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية2005،ص8.

الجدول رقم(1–1): التطور التاريخي لأهداف التدقيق المحاسبي ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية

الفترة	الهدف من التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1900	اكتشاف التلاعب ولاختلاس والأخطاء.	تفصيلي	غير مهمة
1940-1905	– تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته. – اكتشاف التلاعب والأخطاء.	اختباري	بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية
1960 -1940	تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي واكتشاف التلاعب والأخطاء.	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960 وحتى الآن	مراقبة الخطط وتقييم نتائج الأعمال وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.	اختباري	أهمية جوهرية

المصدر: د. محمد فضل مسعد ود. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولي 2009، ص 20.

ويمكن حصر الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات في الشكل التالي[1]:

الشكل (1–2): أهداف التدقيق التقليدية

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 18

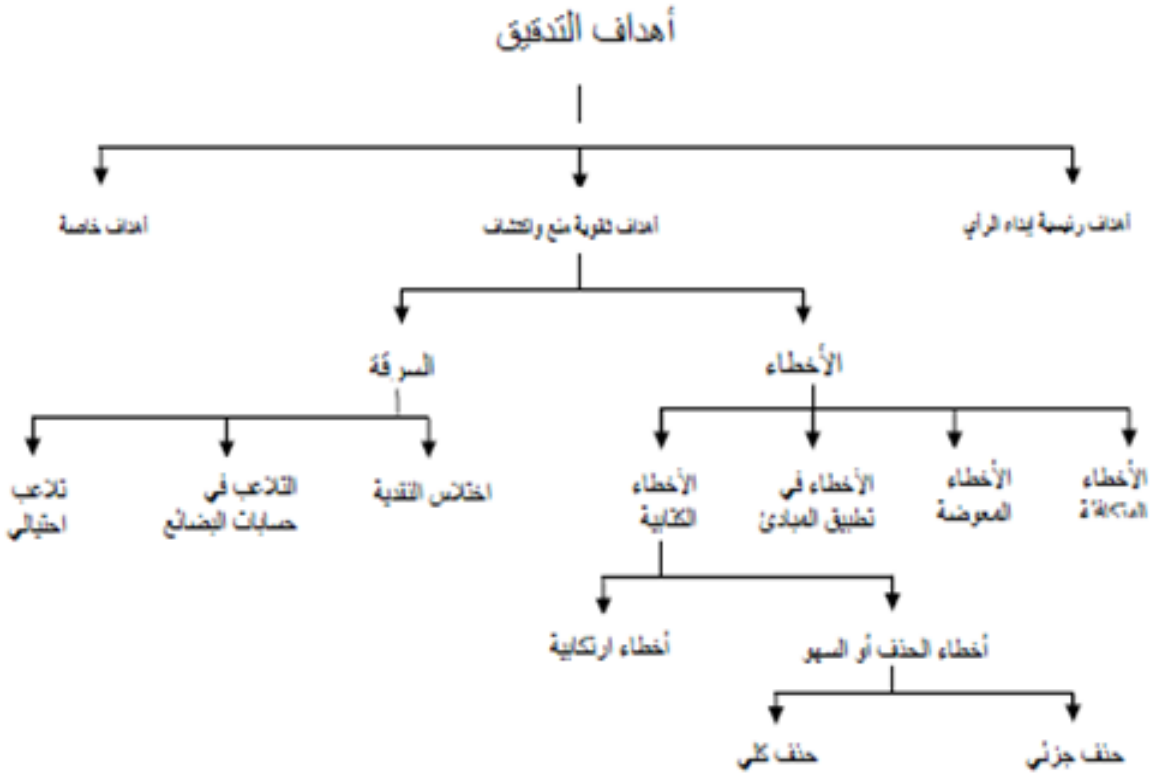

وكان السبب في تطور أهداف التدقيق هو القرار الصادر عن القضاء الانجليزي عام 1897 عندما قرر أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا رئيسيا لمدقق الحسابات وأن المدقق لا يفترض الشك في كل ما يقدم إليه من معلومات، وقد وصف القضاء الإنجليزي المدقق بأنه كلب حراسة وليس كلب يقتضي أو يتعقب آثار المجرمين [1]

The Auditor is a Watching dog not bloodhound

ويمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين تقليدية وحديثة أو متطورة[2].

1/2- الأهداف التقليدية

1/1/2-أهداف رئيسية:

-التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.

-إبداء رأي فني محايد يستند علي أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

[1] د .أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء الأردن الطبعة الأولي 2000 ، ص9.

[2] د .خالد راغب الحطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن1998،ص10.

2/1/2- أهداف فرعية:

-اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.

-تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

-اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات.

-طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرا رات المناسبة لاستثماراتهم.

-تحديد مبلغ الضريبة.

2/2- الأهداف الحديثة أو المتطورة

- مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها والتعرف علي أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة.

- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.

- العمل علي تحقيق أقصي درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المؤسسة.

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع.

وقد بين الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار رقم 200 على أن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المراجع من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة[1].

وبصفه عامة فإن الأهداف هي الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، ويتمثل الهدف الأساسي للمدقق الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في القوائم المالية[2]. هذا الرأي الذي يمثل محصلة لإجراءات طويلة استنباطية واستقرائية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين رأي المدقق فانه يجب تحقيق أهداف عملية التدقيق الستة التالية عند تدقيق أرصدة حسابات القوائم المالية والتحقق منها، وهذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطة، كما أنها تُرشد في التطبيق العملي لمعايير التدقيق، بمعنى أنها تتطلب التحقق من العناصر التالية وهي أهداف التدقيق:

-عرض القوائم المالية بصدق وعدالة(الإفصاح).

-شرعية وصحة العمليات المالية.

-الملكية(الحقوق والالتزامات.)

[1] د .غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية – مرجع سبق ذكره، ص19

[2] القشي ظاهر، أخلاقيات المهنة بين الأمس واليوم، مجلة المدقق، الأردن، العدد2001/48،ص23.

-استقلال الفترة المالية.

-التقويم.

-الوجود.

وهذه الأهداف ستخدم كحلقة وصل بين معايير التدقيق وإجراءاته، أو مع الوسيلة التي تتحول من خلالها معايير التدقيق إلى إجراءات، ويجب تحقيق بعض الأهداف أو كلها عند تدقيق أرصدة القوائم المالية .إن فحص السجلات امحاسبية والتقارير ينتج للمدقق الداخلي مقدرة على الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه[1]، وسنتحدث عن كل هدف من هذه الأهداف الست السابق ذكرها بشيء من التفصيل.

1/2/2- عرض القوائم المالية:

لتحقيق هدف عرض القوائم(الإفصاح)فإن المدقق يجب أن يكون معنيا بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ امحاسبية المتعا رف عليها، ومن هنا فإن على المدقق أن ينفذ إجراءات التدقيق للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية، وبالطبع فان الإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما ألحق بها في شكل ملاحظات أو مرفقات، وأن هدف عرض القوائم يجب أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية.

2/2/2-شرعية وصحة العمليات المالية (الشمولية):

يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات من المدقق ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المؤسسة خلال هذه الفترة، والتحقق من شرعية وصحة العمليات يتضمن هدفين فرعيين، أولهما انه للمساعدة على التحقق من شرعية وصحة العمليات فإن هذه العمليات يجب أن تكون مؤيدة ومدعمة بنظام جيد للرقابة الداخلية، ومن هنا كانت مسؤولية المدقق المتعلقة بدارسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر، وذلك لأن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المدقق على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصدة الحسابات المختلفة، وبحيث يتمكن المدقق من إبداء رأيه بخصوص عدالة وصدق عرضها، وبالطبع فلو أن لدى العميل نظام رقابة داخلية قوي وفعال فان هذا

[1] د .أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر2007،ص39

ينهض كدليل على أن هناك احتمال كبير أن العمليات المالية التي نتجت عنها أرصدة الحسابات يمكن الاعتماد عليها أكثر مما لو كان هذا النظام للرقابة الداخلية ضعيفا، أما الهدف الفرعي الآخر فانه يتطلب من المدقق التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وبالطبع سيختلف حتما مثل هذا التأييد المستندي باختلاف طبيعة نشاط العملاء وعملياتهم المالية، إلا أن بعض التأييد المستندي يجب أن يكون موجود بالنسبة لكل العمليات المالية، حتى يمكن التحقق من صحتها وشرعيتها، وان مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وأرصدة الحسابات الناتجة عن العمليات المالية.

3/2/2-الملكية(الحقوق والالتزامات):

يجب على المدقق فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوبة[1]. وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، ولعل الإجراء المتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية إنما هو بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية .فعلى سبيل المثال يفحص المدقق سندات أو صكوك ملكية الأصول، وعقود المبيعات للتحقق من ملكية المخزون، كما أن عقود الإيجار توفر وسيلة مناسبة للتحقق من الملكية في حال الأصول المشتراة عن طريق عقود الإيجار التمويلي .وبالنسبة للأصول المملوكة للآخرين والمؤجرة للعميل فان المدقق يجب أن يتحقق من أن المدفوعات المقابلة لاستخدام هذه الأصول اعتبرت مصروفات ولم تتم رسملتها، وهكذا نجد أن المدفوعات مقابل استخدام الأصول المؤجرة بعقود إيجار تشغيلية يجب أن تُحمل كعبء على الدخل في كل فترة.

أما فيما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب أن يتحقق المدقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر، وفي ذات السياق يتحقق من أن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، وهذا يتحقق من خلال ما يعرف بالمصادقات .والمصادقات أكثر أدلة الإثبات المستندية صلاحية وإقناعا، والتي سيستخدمها المدقق في إجراء التحقيق من الوجود، فالمصادقات تستخدم عموما للتحقق من وجود النقدية بالبنوك وحسابات المدينين أو الدائنين أو المخزون..الخ، وهي تمثل دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه بدرجه كبيرة، ذلك لأنها أنشئت خارج مؤسسة العميل وأيضا سلمت وحولت مباشرة إلى المدقق دون تعرضها لمخاطر احتمال تغيرها بواسطة العميل وتحريفها.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2004،ص219.

4/2/2-استقلالية الفترة المالية:

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المدقق من:

أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية محل التدقيق، وهذا الهدف يتطلب غالبا ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المتسلسلة خلال السنة، وتتبع أو مطابقة هذه المستندات على سجلات الفترة، كما أن هذا الهدف يتطلب أيضا، إعادة حساب قيم معينة كالاستهلاك والاستنفاذ، فضلا عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدما والمصروفات المستحقة، وهذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق لكل عناصر القوائم المالية، لكنه غالبا ما يكون أكثر أهميه بالنسبة لبعض العناصر عنه بالنسبة للبعض الآخر.

5/2/2-التقييم:

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمدقق، وعاده ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستنفذة أو التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما أقل، وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات بالمنشآت الكبيرة، وقد يتم التدقيق والتحقق من التكاليف التاريخية بفحص أدلة الإثبات المستندية ، كالعقود وفواتير البيع، كما أن قيم السوق للأوراق المالية المتداولة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة في الصحف المالية، أما قيم السوق لبعض الأصول كالمخزون الراكد أو المتقادم فإنه يمكن التحقق منها عن طريق التقديرات المحايدة [1] ، وحتى وقتنا الحاضر فإن إفصاح العميل عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية غير مطلوب تدقيقها، ومع هذا فإن المدقق لازال يتحمل بعض المسؤولية بخصوصها، أما بالنسبة لأغلب الالتزامات فإنها تقوم على أساس القيمة النقدية المطلوبة لسدادها في تاريخ الميزانية، وهذا الهدف من أهداف التدقيق يجب أن يستوفى ويطبق بالنسبة لكافة الأصول غير النقدية.

6/2/2-الوجود(الحدوث):

يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف التدقيق كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المدقق الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق

[1] كمال الدين مصطفي الدهراوي، محمد السيد السرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر2006،ص178.

موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم فإن مسؤولية المدقق تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وأن إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أساسية حسب نوع العمل الذي يتم من خلاله سواء كان هذا العمل مرتبط بالتشغيل الإداري أو بالتحقق من مدى إلتزام العميل بقواعد و إجراءات محددة أو بتدقيق القوائم المالية ،كما يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أخرى يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة ،ويتم تناول هذه الأنواع كما يلي[1]:

- من حيث الإلزام.
- من حيث مدى الفحص (حجم الإختبارات)
- من حيث توقيت عملية التدقيق.
- من حيث نطاق عملية التدقيق.
- من حيث القائم بعملية التدقيق.
- أنواع التدقيق الأخرى.

1–من حيث الإلزام القانوني:

أ .التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي تلزم المؤسسة به وفقا للقوانين والتشريعات السائدة وغالبا ما يسمى بالتدقيق القانوني ،ومثال ذلك القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المساهمة ، ومن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات يتولى تدقيق حسابات المؤسسة وقوائمها المالية الختامية، وقد جرى العرف أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بترشيح مدقق الحسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين قرار تعيينه وتحديد أتعابه.

ب . التدقيق غير الإلزامي (التعاقدي): التدقيق التعاقدي هو تدقيق اختياري يتم دون إلزام قانوني أو لائحة معينة ويرجع أمر إعتماده لأصحاب المؤسسة أو الأطراف ذات المصلحة ،يجوز في هذا النوع من التدقيق تحديد مجال التدقيق بين الجمعية العامة ومدقق الحسابات لتحقيق أهداف معينة[2].

2- من حيث مدى الفحص (حجم الإختبارات):

[1] رزق أبوزيد الشحنة ،**تدقيق الحسابات** ،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى2015، الأردن،ص42.

[2] بوسنة حمزة،،"دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الإرباح "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف،عام2012،ص18.

أ .التدقيق التفصيلي: يعني التدقيق التفصيلي أن يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بإنتظام وأنها سليمة خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب ، والتدقيق التفصيلي ،يمكن أن يكون تدقيق كامل إذا تم فحص كل العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة، ويمكن أن يكون تدقيق جزئي إذا تم الإتفاق بتحديد حدود التدقيق والهدف منه ، ومن ذلك أن يتم تدقيق كل العمليات النقدية من مقبوضات ومدفوعات ، وليس عينة منها وهي بذلك تدقيق جزئي تفصيلي.

ب . التدقيق الإختباري :وفيها يقوم المدقق بإختيار عينة تمثل المجتمع، وتحديد حجم هذه العينة يرتبط بوجهة نظر المدقق في مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية ،ويتم إختيار هذه العينة بأحد أسلوبين هذين:

- ❖ التقدير الشخصي ، أو ما يعرف بالعينات الحكمية.
- ❖ التقدير الإحصائي، أو ما يعرف بالعينات الإحصائية.

ويعتبر التدقيق الإختباري هو الأساس السائد للعمل الميداني الآن حيث لا يناسب التدقيق التفصيلي الظروف الحالية، لأنه سيؤدي إلى زيادة الأعباء إضافة إلى تعارضه مع عوامل الوقت والجهد والتكلفة.

والجدير بالذكر أنه يجب التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من ناحية وبين التدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من ناحية أخرى ، فالتدقيق الكامل قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع العمليات المالية أو قد يكون اختباري إذا تم فحص جزء(عينة) من تلك العمليات المالية ، وبالمقابل فان التدقيق الجزئي قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع العمليات المالية التي يشملها ذلك الجزء محل

التدقيق (العمليات النقدية مثلا) وقد يكون اختياريا إذا تم فحص عينة من مجموع مفردات ذلك الجزء.

3–من حيث توقيت عملية التدقيق:

أ .التدقيق النهائي :يبدأ المدقق عمله بعد نهاية الفترة المحاسبية ،بعد أن يتم إقفال الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية وتصوير المركز المالي ، ومن مزاياه ضمان عدم حدوث تعديل في البيانات بعد تدقيقها، وأنه يمنع من حدوث إرتباك في العمل داخل المؤسسة نتيجة تردد المدقق أو مساعديه على المؤسسة، كما أنه يؤدي إلى خفض إحتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق[1].

ب . التدقيق المستمر : في التدقيق المستمر يتم فحص البيانات بصفة مستمرة أو على فترات دورية أو غير دورية، حيث يتم الفحص أولا بأول خلال الفترة المحاسبية ، وهذا النوع من التدقيق يناسب المؤسسة الكبيرة ذات العمليات الضخمة التي تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لفحصها ،ويمتاز التدقيق المستمر بأنه يوفر الوقت الكافي

[1] عصام الدين محمد متولي ،"المراجعة وتدقيق الحسابات"،جامعة العلوم والتكنولوجيا ،اليمن ،الطبعة الثانية ،2013،ص27.

للمدقق مما يساعده على التوسيع في عملية التدقيق، فيقضي ذلك إلى تقليل فرص إرتكاب الغش والتزوير مع سرعة إكتشاف الأخطاء ، ومن عيوب هذا النوع ما يلي:

-إرباك العمل في المؤسسة محل التدقيق بطلب الدفاتر خلال أداء الموظفين لأعمالهم.

-توطيد العلاقات الإنسانية بين مساعدي المدقق وموظفي المؤسسة مما يؤثر على الكفاءة.

4-من حيث نطاق عملية التدقيق:

يمكن تقسيم التدقيق من حيث نطاقه إلى كامل و جزئي.

أ -التدقيق الكامل : وفي هذا النوع من التدقيق لا تضع الإدارة أية قيود على نطاق عمل المدقق، ويتم تنفيذ عملية التدقيق في إطار غير محدد، ولهذا قد يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي بفحص جميع البيانات المالية خاصة إذا كانت المشروعات صغيرة ، أو يتم إجراء تدقيق كامل تفصيلي يعتمد على أسلوب العينة والإختبار خاصة إذا كانت المشروعات كبيرة الحجم.

ولكن بصفة عامة يرتبط هذا النوع بتدقيق جميع البيانات المالية للمؤسسة ، وإبداء الرأي عن جميع هذه البيانات وليس جزء منها ،ويكون المدقق مسؤولا عن تدقيق جميع البيانات المالية حتى في حالة إعتماده على إجراء التدقيق الكامل الإختباري.

ب -التدقيق الجزئي :يقتصر هذا التدقيق على قيام المدقق بتدقيق جزء معين من البيانات المالية وليس جميعها،ولذلك ينحصر نطاق الفحص ومسؤولية المدقق على هذا الجزء فقط، وفي مثل هذه الحالات يتعين وجود إتفاق أو عقد كتابي للمدقق يوضح فيه حدود ونطاق التدقيق والهدف منه، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدقيق هو تكليف المدقق بفحص العمليات النقدية للمؤسسة من مقبوضات ومدفوعات لأي غرض معين[1].

5-من حيث القائم بعملية التدقيق:

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسين:

1- التدقيق الداخلي : عرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكيين التدقيق الداخلي على أنه ": نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة ، وهي وسيلة رقابة إدارية يعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى[2]".

[1] رزق ابو زيد الشحنة ، مرجع سابق ، ص48.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي ، مرجع سابق ص33

وعرف كذلك "ETIENNE" التدقيق بأنه ": يكون داخل المؤسسة ،وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة."

من خلال التعريفين السابقين يظهر لنا بأن التدقيق الداخلي يقوم به أطراف داخل المؤسسة من أجل الوقوف على النقاط التالية:

- ✓ دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- ✓ قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف .
- ✓ تدقيق نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري.
- ✓ فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية.
- ✓ حماية أصول المؤسسة.

2-**التدقيق الخارجي** : وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة ودقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها ، وذلك لإعطائها مصداقية حتى تنال القبول والرضي لدى مستخدمي هذه الأخيرة من الأطراف الخارجية الخاصة(المساهمون، المستثمرون ، البنوك...).

بغية الوقوف على ما سبق يمكن تحديد أهداف التدقيق الخارجي في النقاط التالية[1]:

- كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل.
- كل عملية تم تسجيلها لابد أن تكون :

- حقيقة.
- صحيحة التقييم.
- مسجلة في تاريخ وقوعها.
- صحيحة التمركز.

ويمكن أن نصور مسار التدقيق الخارجي في الشكل الآتي:

الشكل رقم(1-3):مسار التدقيق الخارجي

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص 30

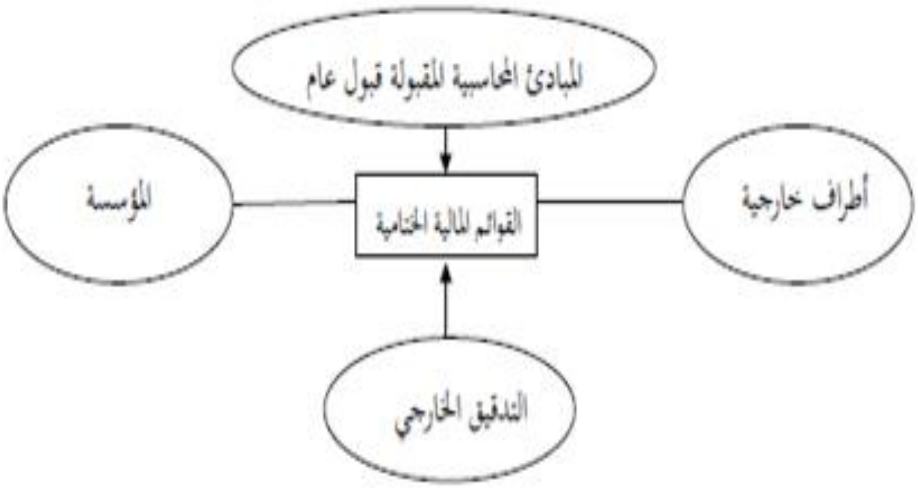

المصدر: محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص32.

وفي الأخير نميز بين النوعين السابقين من التدقيق في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1-2): التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي

أوجه التشابه و الاختلاف	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
من حيث الهدف من التدقيق	1- كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها 2- اكتشاف التلاعب و الأخطاء والغش. 3 - إبداء الرأي في صحة القوائم المالية.	1 - خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي. 2- اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب
من حيث القائم بالتدقيق	1- شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة.	1- موظف من داخل المؤسسة يعين من طرف الإدارة.
من حيث توقيت أداء التدقيق	1- يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية. 2- قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (مستمر).	1 - يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.
من حيث نطاق العمل	1- يتحدد نطاق العمل عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد، وما تنص عليه التشريعات والمعايير.	1- يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة، وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.
من حيث الإستقلالية	1- يتمتع المدقق باستقلالية تامة ، لأنه شخص محايد ومن خارج المؤسسة.	1- يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة ويعين من قبلها.
من حيث المسؤولية (من يقوم بتعيينه)	1- يعين من قبل الملاّك لذلك فهو مسؤول أمامهم ليقدم التقرير النهائي لهم.	1- يعين من قبل إدارة المؤسسة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة.

المصدر :غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 26.

المبحث الثاني: معايير و مبادئ و فروض التدقيق.

ترتكز عملية التدقيق على مجموعة المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية ، وتحظى بالقبول العام، ولاتخلو بدورها عن مبادئ التدقيق.

بالإضافة إلى ذلك على جملة من الفروض يتخذ منها كإطار نظري ،يمكن الرجوع إليه في مختلف العمليات، كما يفرض على المدقق الإلتزام ببعض الواجبات كما له بعض الحقوق في حدود مايفرضه القانون و العقد المبرم.

سنقوم في هذا المبحث بتقديم معايير و مبادئ و فروض التدقيق ، بالإضافة إلى حقوق وواجبات المدقق.

المطلب الأول: معايير التدقيق

تعرف معايير التدقيق بأنها : " المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي إلتزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق"[1] .

وعليه فإن التدقيق مهنة حرة تحكمها معايير لا يجوز مخالفتها من طرف المدقق، هذا وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ((AICPA)) بإعداد عشرة معايير للتدقيق تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وهي :[2]

- المعايير العامة(الشخصية).
- معايير العمل الميداني.
- معايير إعداد التقرير.

أولا :المعايير العامة (الشخصية)

توصف هذه المعايير بأنها شخصية كونها تتعلق بالصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي وتتكون من ثلاث عناصر:

1-**معايير التأهيل العلمي والكفاءة المهنية** :تنص هذه المعايير على أن التدقيق يجب أن يتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والكفاءة المهنية التي تؤهله لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية التدقيق ،وعلى هذا الأساس على المدقق أن يستمر في مواصلة التعليم والتدريب طوال ممارسته للمهنة، وأن يظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات ،ويظل مستعدا لإكتساب المعرفة في مجالات جديدة.

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة،التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة بوبكر بلقايد تلمسان ،2014،ص31.

[2] حسين القاضي ،حسين دحدوح،"**أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**" ،دار الوراق للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،1999ص 25.

2-**معايير الإستقلال** : يعني هذا المعيار أن يحافظ المدقق على إستقلاليته في جميع الأمور المتعلقة بالتدقيق ، ولقد أمكن تحديد ثلاث أبعاد لإستقلاله هي:[1]

الإستقلال في إعداد برنامج التدقيق.

- ✓ الإستقلال في مجال الفحص.
- ✓ الإستقلال في مجال إعداد التقرير.

حالات التي تؤدي إلى الإضرار برأي المدقق هي:

- ✓ وجود مصلحة مالية مباشرة في المؤسسة.
- ✓ علاقة أسرية من الدرجة الثالثة بأي فرد يحتل منصبا هاما في المؤسسة.

وحيث أنه من الصعب وضع قواعد محددة لتحديد مدى إستقلال المدقق في كل حالة فإنه يجب عليه أن يمارس قدرا كبيرا من الأمانة والضمير في جميع الحالات.

3-معايير العناية المهنية: يجب على المدقق أن يلتزم بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة وأن يسهر على تحسين خدماته ، وأن يقوم بمسؤولياته المهنية على أحسن وجه ،وتتطلب العناية المهنية أن يهتم المدقق بتحقيق أفضل مصلحة ممكنة لمن يقدم إليهم خدماته ولكي يبقى محافظا على الكفاءة عليه أن يلتزم بقواعد التدريب والتطوير المهني طوال ممارسته لمهنته.

تتطلب العناية المهنية أيضا أن يتفهم المدقق جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به و إن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل عليه بالإستشارة ، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته بدون أخطاء و بدقة و إهتمام.

[1] غوالي محمد بشير،" دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004 ،ص11 .

ثانيا :معايير العمل الميداني:

تعتبر معايير العمل الميداني بمثابة الإرشادات اللازمة لقيام المدقق بإجراءات عملية الفحص مثل : جمع الأدلة والقرائن وتتمثل في ثلاث معايير وهي:

1-**معيار الإشراف والتخطيط**: يتطلب هذا المعيار أن يقوم مدقق الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء في عمله ،ويتمثل التخطيط الملائم بتخصيص العدد المناسب من المساعدين والإشراف عليهم ومتابعة ما يوكل إليهم من أعمال ، وللقيام بعملية التخطيط و الإستفادة منها بفضل تعيين مدقق الحسابات في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل ،حيث أنه يساعد في أن تكون الكفاءة أفضل لدى المدقق،وعملية التخطيط التي يجب أن يقوم بها المدقق يمكن أن تشمل تخطيط ومتابعة عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية ،وكذلك التحقق من أصول وخصوم المؤسسة ، والفحص المستندي وكذلك قائمة نتيجة أعمال المؤسسة.

-نلاحظ أن معيار الإشراف والتخطيط قد إزدادت أهميته في الوقت الحاضر لعدة أسباب منها :[1]

- ✓ أن المدقق يعتمد بدرجة أكبر في الوقت الحالي على نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعمله.
- ✓ الإعتماد المتزايد على إستخدام طرق المعاينة الإحصائية.
- ✓ تغيير أساليب ومفاهيم التدقيق عما كانت عليه في السابق مثل إستخدام التدقيق المستمر.
- ✓ التغير في نظم تشغيل البيانات المستخدمة في المنشآت محل التدقيق.

2-**تقييم نظام الرقابة الداخلية**: يحث هذا المعيار على أن يجري المدقق دراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في مؤسسة العميل ،حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية الأساس الذي يحدد مدى الإختبارات التي سوف يطبقها المدقق لأن قوة أو ضعف هذا النظام يؤثر على حجم وطبيعة أدلة الإثبات ،وكذلك مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة بالإضافة إلى أنه يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بالتدقيق.

نجد أن هذا المعيار يؤدي إلى تحقيق غرضين هما:

- ❖ الإعتماد على النظام نفسه، حيث أن المدقق لا يستطيع إعادة إنشاء سجلات محاسبية لتسجيل جميع العمليات التي تمت، حيث أنه عند وجود نظام رقابة داخلي فعال يعكس الوضع المالي الصحيح للمؤسسة ،أما في حالة ضعف هذا النظام فإنه يتطلب بذل جهد كبير من المدقق ربما لا يعوض هذا الضعف.

[1] غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ،ص42

❖ إن دراسة نظام الرقابة الداخلية يحدد مدى الإختبارات التي سيقوم بها مدقق الحسابات حتى يصل إلى القناعة الكافية بمدى عدالة القوائم المالية.

يمر تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به مدقق الحسابات بثلاث خطوات:

الخطوة الأولى: الإلمام بالنظام الموضوع للرقابة عن طريق المتابعة والإطلاع والإستقصاء.

الخطوة الثانية: تحديد دقة وملائمة الإجراءات الموضوعة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات مع أخذ الظروف الواقعية بعين الإعتبار.

الخطوة الثالثة: تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام ،حيث أنه من الممكن أن يكون النظام سليم نظريا ولكنه غير مطبق بسبب عدم الإلمام من قبل العاملين به.

3-**كفاية أدلة وقرائن الإثبات**: ينص هذا المعيار على ضرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وإ رسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية.

يجب على مدقق الحسابات أن يتحقق من أدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها وجودتها ،وأن يكون الدليل ذات علاقة مباشرة بالعنصر محل الفحص، كما يجب أن يحل على الأدلة الكافية والمتاحة لديه وإلا وجب أن يمتنع عن إبداء الرأي عند عدم اكتمال الأدلة لعنصر معين[1].

ثالثا :معايير إعداد التقرير :

يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية الختامية، وهو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد حولها، وتحقيقا لذلك فقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أربعة معايير تحكم إعداد هذا التقرير ،حيث أنها تعتمد بدرجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي

لمدقق الحسابات ومن ثم فإن سلامة تطبيقها يعتمد على الخبرة المهنية للمدقق والتي يكتسبها من مزاولته للمهنة.

وتتمثل معايير إعداد التقارير في مايلي: [2]

يجب على المدقق أن يبين في تقريره ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

➢ يجب أن يشير مدقق الحسابات في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مقارنة بالفترات السابقة.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 43.

[2] بوسنة حمزة ،مرجع سابق ، ص 28

- ما لم يشر التقرير إلى خلاف ذلك فإن المعلومات الواردة بالقوائم المالية تعتبر كافية بطريقة معقولة.
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق بشأن القوائم المالية كوحدة واحدة ، وفي الحالات التي لا يمكن فيها إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة يجب على المدقق الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ،كما يجب أن يوضح التقرير خصائص الخدمة التي يقوم بها المدقق وطبيعتها مع الإشارة إلى حدود المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

المطلب الثاني : مبادئ التدقيق.

في مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه و هي:

-ركن الفحص.

-ركن التقرير.

وبناءا على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما: [1]

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة آثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة ،والوقوف على إحتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.
- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختبا ري:** يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.
- **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص بإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه وخصوصا إتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا ،وتلك التي يكون إحتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لمالها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة، مرجع سابق ص30

أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والإتصال والمشاركة.

2- **المبادئ المرتبطة بركن التقرير**:

- **مبدأ كفاية الاتصال**: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح**: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة ،ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها ، وإظهار المعلومات التي نؤثر على دلالة التقارير المالية ،وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.
- **مبدأ الإنصاف**: و يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق ، و كذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين و المهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.
- **مبدأ السببية**: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية .[1]

هذا وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي رقم 200 على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق هي:

-الإستقلالية.

-الكرامة.

-الموضوعية.

-الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة.

-السرية.

-السلوك المهني.

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة ، مرجع سابق ص31.

-المعايير الفنية.

المطلب الثالث: فروض التدقيق

تتمثل الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال، ومن ثم فإنها ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل لنتائج تساعدنا على إيجاد نظرية شاملة له [1]،وهي كالآتي:

1-فرض إمكانية فحص المعلومات والقوائم المالية: يعني أنه يجب أن يكون هناك إمكانية لفحص البيانات والمعلومات المالية المعدة من قبل الإدارة ، لأنه في حالة عدم إمكانية فحصها فإنه لا يكون هناك ضرورة لوجود التدقيق ، وحتى يتمكن المدقق من فحص القوائم المالية فإنه يجب توافر هذه القوائم (المعلومات) مجموعة من المعايير مثل:

- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة للمدقق ملائمة لمستخدميها وتفي بإحتياجاتهم و مرتبطة بالفترة المالية الخاصة بها.
- **البعد عن التحيز:** أن يتم إعداد المعلومات والبيانات المالية دون تحيز لأي طرف.
- **القياس الكمي:** أن تكون المعلومات قابلة للتعبير عنها رقميا حتى تكون مفيدة للأطراف ذات العلاقة.
- **القابلية للفحص:** أن تكون المعلومات المالية قابلة للفحص وأن يتم الوصول لنفس النتائج إذا ما تم القيام بالفحص من قبل أكثر من شخص.

2- فرض عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة الإدارة والمدقق:

يتمحور هذا الفرض في العلاقة التبادلية للمنافع التي تنشأ بين المدقق والإدارة ،ويستوجب هذا الفرض وجود نوع من التكامل والتعارف بينهما ،فالإدارة تستعمل البيانات التي قام المدقق بفحصها ومن ثم التصديق عليها في إتخاذ القرارات ورسم السياسات وبالمثل على الإدارة أن تزوده بكل المعلومات التي من شأنها أن تساعده على بناء رأي صائب محايد.

[1] عبد الفتاح الصحن ،محمد سمير الصبان ،شرفة علي حسن ، مرجع سابق ، ص25.

3-خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية:

نظرا لعدم وجود تعارض حتمي بين المدقق ومعدي القوائم المالية ، فإن المدقق يمكنه الحفاظ على نزعة الشك المهنية الموجودة لديه ، وبالتالي فإن هذا الفرض يثير مسؤولية المدقق عن إكتشاف الأخطاء الواضحة والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها ، وعليه يجب التركيز على الغاية المهنية المطلوبة عند قيامه بمهمته[1].

4-وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء:

يهتم هذا الفرض باستخدام لفظ (إحتمال) ،أي أن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث خطأ، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه . فالأخطاء لا تزال ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة، كما أن هذا الفرض يؤيد إمكانية إستخدام التدقيق الإختباري بدلا من الكامل.

ويشمل نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة ما يلي :

- **رقابة إدارية** : هدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية و إدارية ممكنة ، وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة ووسائلها.
- **رقابة محاسبية**: وهدفها اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الإعتماد عليها.
- **الضبط الداخلي** : وهدفه حماية أصول المؤسسة من أي اختلاس أو سرقة أو غش أو ضياع وسوء استعمال.[2]

5-التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يتطلب هذا الفرض ضرورة تبيان ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو ما يعني أن هذه الأخيرة تمثل معيارا يقاس عليه صدق وعدالة عرض هذه القوائم.

6-مدقق الحسابات يزاول عمله كمدقق:

يقوم هذا الفرض على أن مدقق الحسابات عليه التصرف في حدود نطاق عمله ،وذلك وفقا لما تمليه الإتفاقية بمعايير وقواعد سلوك المهنة وعلى رأسها الإستقلالية والموضوعية.

7-إستقلالية المدقق:

يمثل هذا الفرض حجر الأساس في عملية التدقيق ،ويعتمد على نوعين من المقومات هما:

---

[1] حولي محمد،**مرجع سابق**،ص**27**.

[2] محمد مصطفى سليمان ،"**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** "،الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر ، 2014 ، ص46.

- ✓ **المقومات الذاتية** : وهي التي تتعلق بشخصية المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.
- ✓ **المقومات الموضوعية** : وهي ما تتضمنه التشريعات ، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات .

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في إبداء الرأي المعارض في تقريره إن دعت الحاجة لذلك.[1]

المطلب الرابع:حقوق وواجبات المدقق.

أولا : حقوق المدقق[2]:

حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة.

- حق طلب أي تقارير أو إستفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول.
- فحص وتدقيق الحسابات والسجلات وفقا للقوانين واللوائح.
- الحق في جرد الخزائن المختلفة في الشركة عند الحاجة لذلك.
- الحق في تدقيق باقي أصول المؤسسة وكذلك التحقق من إلتزاماتها المستحقة.
- الحق في دعوة الجمعية العامة للمساهمين للإنعقاد عند الحاجة.
- الحق في الحصول على أتعابه.
- الحق في حضور إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوبه من مساعديه وذلك لتقديم تقرير وعرضه ومناقشته والرد على الإستفسارات.

ثانيا :واجبات المدقق:

- الفحص والتدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة ودفاترها.
- التأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية.
- التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والخصوم.
- التأكد من أن الأصول ملكا للمؤسسة.
- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة.

[1] حولي محمد ،مرجع سابق ،ص28 .

[2] محمد السيد سرايا،"**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**"،دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002 ص ص68-72.

- تقديم التوصيات والإقتراحات.
- على المدقق عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو إجتماع مجلس الإدارة في غير شركات المساهمة ، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء ويتلوه عليهم بحيث يكون تقريرا شاملا على جميع البيانات الهامة واللازمة.

المبحث الثالث:مسار تنفيذ عملية التدقيق

تسير عملية التدقيق وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل أكبر فعالية في أداء القائمين بها ، وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه الوظيفة.

المطلب الأول :قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق ، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة ، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر ، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية التدقيق ، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف ، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفادي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والإستقامة ، وحتى يتفادى هذا لا بد أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع.

الفرع الأول :الخطوات التمهيدية

هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق ، والمتمثلة فيما يلي: [1]

- ✓ التحقق من صحة تعيينه :والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.
- ✓ الإتصال بالمدقق السابق : وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني ، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو إستقالته ، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.
- ✓ التأكد من نطاق عملية التدقيق.
- ✓ إتصالات أولى مع المؤسسة محل التدقيق :إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من يشتغل معهم ، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة ، نشاطاتها ووحداتها ، وعليه أن يغتنم الفرصة والإستفادة من زيارة العمل هذه ، فقد يتعذر عليه تكرارها .[2]

[1] خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص139.

[2] محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2005،ص69.

- ✓ فحص وتقييم النظام المحاسبي :يقوم المدقق بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة وفق مجموعة من العناصر أهمها:[1]
  1. المخطط المحاسبي الوطني والقطاعي.
  2. كيفية القيد والترحيل.
  3. دقة السجلات وكفايتها.
  4. إستخلاص أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
  5. طرق الإهتلاك المنتهجة.
  6. طريقة تقييم المخزونات.
  7. العمليات بالعملة الصعبة إن وجدت.
- ✓ الإطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة : فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العمومية التي أعدت عن السنة السابقة ، ويطلع على تقرير المدقق السابق ، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق، ودراسة تقرير مجلس الإدارة.
- ✓ فحص التنظيم الإداري : حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين ، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين والمسؤولين بالمؤسسة ، ومدى الإختصاص لكل منهم ، وصورة من توقيعاتهم ، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.
- ✓ النظام الضريبي : رغم أن الناحية الضريبية ليست إلتزاما مباشرا للمدقق ، إلا أنه يتعين عليه الإطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق ، وكذا معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة . وعليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب المستحقة ، وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الإلتزام الضريبي.

الفرع الثاني : مخطط التدقيق.

عقب إنتهائه من كافة الخطوات التمهيدية ، يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ولمساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق . وتترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم ، ومن بين ما يتضمنه مايلي:

- ✓ الأهداف الواجب تحقيقها.

[1] Robert OBERT, Révision et certification des comptes, Dunod, Paris, 1995, p40.

- ✓ الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف .
- ✓ تحديد الوقت التقديري اللازم للإنتهاء من كل خطوة وإجراء .
- ✓ تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة وإجراء .
- ✓ ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نفذ .
- ✓ توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

البرنامج ليس سردا لخطوات ، بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف محددة وفق مبادئ لمستويات مهنية متعارف عليها . والبرنامج يخدم عدة أغراض ، فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق وتعليمات فنية وتفصيلية لمساعديه لتنفيذها . فالبرامج أداة رقابة وتخطيط تساعد المدقق على تتبع عملية التدقيق وعدد الساعات المستنفذة في كل عملية[1].

الفرع الثالث :الإشراف على مهمة التدقيق

معنى الإشراف في التدقيق هو متابعة المدقق لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه ، دون تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم. بل هو مطالب بالإطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها ، بإعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية التدقيق.

يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف فيما يلي:[2]

- ➢ توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق .
- ➢ حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام التدقيق إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة .
- ➢ إزالة ما قد ينشأ من إختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق.
- ➢ ترتيب المهام حسب الأولويات.
- ➢ فحص العمل المنتهي ، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة التدقيق بغرض الإ ستغلال الأمثل للطاقات.
- ➢ حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة.
- ➢ حرصه على إحترام عاملي الوقت والتكلفة ، من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم.

[1] خالد راغب الخطيب،خليل محمود الرفاعي،مرجع سبق ذكره،ص143.

[2] زاهر عاطف سواد ،مراجعة الحسابات و التدقيق،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر،الأردن،2009،ص79.

- طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدين بغرض الإستفادة من كل مؤهلاتهم.

الفرع الرابع : أوراق العمل.

أوراق التدقيق هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الإختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق ، من الإجراءات المتبعة ، المعلومات التي تم الحصول عليها ، الإلتزام بالسياسات ، ونتيجة عملية التدقيق.

الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص ، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه[1].

المطلب الثاني :تقييم نظام الرقابة الداخلية

لقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نظام الرقابة الداخلية بأنه:"وظيفة التقييم المستقلة ، التي يتم استحداثها داخل المنظمات الإقتصادية للعمل على فحص و تقييم الأنشطة الإقتصادية والمالية والإدارية بها ،ورفع تقرير بما تم من فحص و تقييم للادارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ماتراه مناسبا من قرارات إذا كانت هناك حاجة على ذلك".[2]

يمكن تلخيص كيفية قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:[3]

الفرع الأول :الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية

يهتم المدقق في البداية بما يعرف بالفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة بغرض الإلمام بالمعلومات الكافية عن البيئة التي يعمل فيها نظام الرقابة من ناحية، وطبيعة تدفق العمليات المالية من خلال عناصر النظام المحاسبي في المؤسسة من ناحية اخرى،ويساعد المدقق على مايلي:

1-طبيعة النظام المحاسبي في المؤسسة والدورة المحاسبية :التي تحكم طبيعة العمل المالي فيها من خلال:

-التعرف على طبيعة الدورة المستندية لعمليات المؤسسة و المستندات المستخدمة فيها،وطبيعة و وظيفة كل مستند على اساس ان هذه تمثل العنصر الهام من عناصر المدخلات في النظام المحاسبي في المؤسسة .

[1] زاهر عاطف سواد، المرجع السابق،ص80

[2] إبراهيم طه عبد الوهاب،المراجعة النظرية و الممارسة المهنية ،الطبعة الأولى،قسم المحاسبة،كلية التجارة،جامعة المنصورة،مصر2004،ص275.

[3] محمد السيد سرايا،أصول و قواعد المراجعة والتدقيق الشامل،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2007،ص ص 88-91.

– التعرف على مرحلة تشغيل البيانات الواردة في هذه المستندات و طريقة معالجتها و تحليلها (يدويا أو إلكترونيا).

– التعرف على مرحلة المخرجات للنظام المحاسبي المتمثلة في مجموعة القوائم و التقارير المالية ينتجها النظام المحاسبي و محتويات كل منها، والغرض من إعدادها وطبيعة مستخدميها.

2–طبيعة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة والبيئة و الرقابية: التي يعمل فيها المدقق بما يساعده على:

–التعرف على الهيكل الإداري للمؤسسة وما يحتويه من مسؤوليات إدارية متعدة.

–التعرف على توزيع خطوط المسؤولية داخل هذه المستويات و طبيعة خطوط الإتصال غيها أفقيا و رأسيا.

–التعرف على طبيعة الإشراف و الإدارة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة .

–التعرف على وظائف و خدمات التدقيق الداخلي في المؤسسة و طبيعة عملها و دورها في تحقيق الرقابة.

–التعرف على أنواع المعاملات التي تقوم بها المؤسسة و كيفية التصريح بها و تنفيذها و تسجيلها و معالجة بياناتها

–التعرف على طرق معالجة البيانات التي تتبعها المؤسسة يدويا و إلكترونيا.

الفرع الثاني :نتيجة الفحص المبدئي

يعد الفحص المبدئي الذي يقوم به المدقق لنظام الداخلي في المؤسسة يمكن أن يصل إلى أحد الإستنتاجين التاليين:

الاستنتاج الأول :عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

ويصل المدقق إلى هذا الإستنتاج من خلال نتائج الفحص المبذئي الذي قام به لنظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة على أساس أنه توصل إلى النتائج التالية:

–لاجدوى من دراسة و تقييم النظام القائم بشكل تفصيلي،و انه بهذا الشكل لايصلح بصفة عامة في مجال تحديد نطاق الإختبارات الأساسية للتدقيق.

ان عميلة تقييم تفصيلي أو دراسة إضافية للنظام متضمنة اختبار الالتزام بتطبيقه سوف تتكلف نفقات تفوق بكثير المنافع المتوقعة من هذا الفحص او هذه الدراسة.

–وبناء على هاتين النتيجتين يتوقف المدقق عن اجراء اية دراسة او تقييم جديد لنظام الرقابة الداخلية،وبذلك يقوم المدقق بتصميم برنامج الاختبارات الأساسية بدون الاعتماد كليا على أي اجراء من اجراءات الرقابة الداخلية التي

تتبعها المؤسسة، وفي هذا المجال يعرض المدقق الأسباب الرئيسية لعدم قيامه بدراسة تفصيلية لنظام الرقابة الداخلية

الاستنتاج الثاني :الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

ويصل المدقق إلى هذا الاستنتاج عندما يتوصل إلى أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة يمكن الاعتماد عليه في مجال وضع برنامج عمله ،ولذلك فعليه الاستمرار في فحص و تقييم النظام لتحديد مدى كفاية أساليب و إجراءات الرقابة في تزويده بدرجة معقولة من التأكد بعدم وجود أخطاء و مخالفات جوهرية.

الفرع الثالث :التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

يقوم المدقق بإجراء التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على ضوء تقييمه المبدئي لهذا النظام و نتائج إختبارات الالتزام بالإجراءات و السياسات الرقابية، وبناءا على التقييم النهائي يستطيع المدقق أن يحكم على عنصرين من عناصر التدقيق هما:

-تحديد مقدار الأدلة المفصلة التي تتعلق بأرصدة القوائم المالية اللازمة للحصول عليها، ويكون هذا المقدار ذو أهمية رئيسية لعملية التدقيق.

-التعرف على مواطن ضعف النظام والتي يجب تبليغها لإدارة المؤسسة، و يعتبر هذا القرار من نتائج عملية اختيار نظام الرقابة الداخلية،حيث ينبغي على المدقق عند اكتشاف مواطن ضعف و ذات أهمية أن يقوم بإبلاغ إدارة المؤسسة بذلك كتابة تقرير يضمنه بعض التوصيات اللازمة و الملائمة للقضاء على مواطن الضعف هذه عند التنفيذ.

الفرع الرابع :المخاطر المحيطة بعملية التدقيق الخارجي

يهدف المدقق من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال إعداد خطة ملائمة لجمع أدلة التدقيق إلى تحقيق بعض الإطمئنان نحو نوعين من المخاطر المتعلقة بإبداء رأيه بخصوص القوائم المالية:

-مخاطر وجود أخطاء جوهرية في السجلات المحاسبية.

-مخاطر إحتمال عدم كفاية اختبارات التدقيق لإكتشاف تلك الأخطاء.

المطلب الثالث:أدلة التدقيق

تمثل أدلة التدقيق كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يعرض عليه من بيانات و معلومات مالية تم مطابقتها بالحقيقة .

الفرع الأول :مفهوم أدلة التدقيق(معيار500)

يقصد بأدلة التدقيق "أنها كل مايمكن ان يحصل عليه المدقق من أدلة إثبات وقرائن محاسبية تساعده في إبداء رأيه "،و لذلك يجب على المدقق جمع أكبر عدد من أدلة و قرائن التدقيق الكافية و المناسبة حتى يستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة ليبني عليها رأيه .

وأوضح معيار التدقيق الدولي رقم (500) أن أدلة التدقيق "هي جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى استنتاجات التي يبني عليها رأيه في عملية التدقيق و تشمل المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي ترتكز عليها البيانات المالية و المعلومات المؤيدة من مصادر أخرى،مثل المصادقات ونتائج الاستفسارات و تقارير المحللين و البيانات المقارنة و غيرها ".

الفرع الثاني :مصادر وإجراءات الحصول على أدلة التدقيق

1-الفحص المستندي: يقصد بالفحص المستندي اختبار السجلات و المستندات أو الأصول الملموسة و يوفر هذا الفحص أدلة تختلف درجة إعتماد عليها حسب طبيعتها و مصدرها و كذلك على فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تنفيذها عند إعدادها و تشغيلها .

2-الملاحظة : تبدأ الملاحظة من خلال ما يشاهد المدقق أثناء زياراته الميدانية لمنشأة العميل و يطلع خلالها على عمليات التشغيل، أو أي إجراءات تتم بواسطة موظفي العميل أو الآخرين، فعلى سبيل المثال: ملاحظة أداء أنشطة الرقابة يوفر أدلة التدقيق، و لكنها تكون محددة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها الملاحظة .

3- الاستفسارات: تتضمن الاستفسارات البحث عن المعلومات من أشخاص ذوي معرفة سواء من داخل المنشأة أو خارجها، و تتفاوت طريقة الاستفسارات من تقديم استفسارات رسمية مكتوبة إلى الطرف ثالث خارج المنشأة، أو استفسارات شفهية عادية موجهة إلى أشخاص داخل المنشأة، وقد توفر الإجابة على الإستفسارات معلومات للمدقق خاصة بتجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية، وفي بعض الحالات قد توفر أساسا يساعد المدقق على تعديل أو إجراء تدقيق إضافي.

4- الفحص الفعلي: ويقصد به قيام بفحص أو جرد الأصول الملموسة مثل المخزون و الآلات و النقدية، فوجود مثل هذه الأصول داخل المنشأة لايعني ملكية المنشأة، ولكن يجب على المدقق التحقق من كميات و مواصفات هذه الأصول و تقييم حالتها أو وجودها الفعلي، فجرد المخزون يعني التحقق من وجود البضاعة بالمخازن، ولكن يجب على المدقق التحقق من أن البضاعة الموجودة بمحاضر الجرد تخص الفترة المحاسبية تحت التدقيق و أنها ملك للمنشأة .

5- المصادقات: وفقا لماجاء بمعيار التدقيق الدولي (500) فإن المصادقة هي إجابات كتابية أو شفوية يحصل عليها المدقق من أطراف خارجية، حيث يتم المصادقة على أرصدة معينة موجودة لدى اطراف خارج المنشأة، وتعتبر المصادقات أكثر مصداقية من غيرها من أدلة التدقيق نظرا لأنه يتم إعدادها و إصدارها من جهة خارج المنشأة، حيث يقوم العميل بكتابة هذه المصادقة على أوراقه الخاصة بناء على طلب المدقق المرسل تحت إشراف المدقق بحيث يطلب العميل من الطرف الآخر إعادة الجواب إلى المدقق.

6- إعادة الاحتساب أو ما يعرف بالتدقيق الحسابي: يقصد بإعادة الإحتساب،إعادة فحص عينة من العمليات الحسابية التي قام المحاسبون بتسجيلها في الدفاتر خلال الفترة التي يتم التدقيق عنها، وقد تشمل إعادة فحص العمليات الحسابية اختبار الدقة الحسابية، مثل: التحقق من ترحيل فواتير البيع و المخزون، و كذلك عمليات الجمع في الدفاتر و السجلات و التحقق من صحة المستندات لهذه العمليات، و أيضا فحص العمليات الحسابية لمصاريف الإهتلاك والمصاريف المدفوعة مسبقا، و التأكد من أن المعلومات التي يتم إدراجها في أكثر من مكان واحد قد تم تسجيلها بنفس القيمة في كل مرة، فمثلا قد يختار المدقق عملية عملية عشوائية تخص أحد العملاء مثل البيع بالأجل و يتأكد من أن المعلومات المدرجة في يومية المبيعات قد تم تسجيلها بنفس المعلومات في يومية المدينين و كذلك في الأستاذ العام بنفس المعلومات.

7-الاجراءات التحليلية: أشار المعيار التدقيق الدولي رقم (500) إلى أن الإجراءات التحليلة هي "عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات بين كل من البيانات المالية و غير المالية، وتشمل هذه الإجراءات بحث التقلبات و العلاقات التي تم تحديدها و التي لاتتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة، أو التي تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ التي يتم التنبؤ بها".

و تستخدم الإجراءات التحليلية "المقارنات و العلاقات المختلفة" لتحديد مدى منطقية رصيد حساب معين عن طريق استخدام النسب المالية في المقارنة بين المعلومات هذا الحساب للسنة الحالية و السنة السابقة.

8-الاستعانة بإقرارات الإدارة: أشار معيار التدقيق الدولي رقم (500) إلى ضرورة حصول المدقق على إقرارات مناسبة من الإدارة، حيث تمثل هذه الإقرارات اعتراف من الإدارة بمسؤوليتها عن تقديم البيانات المالية بشكل عادل ويتماشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية، وإنها قامت بالموافقة على هذه البيانات، و يستطيع المدقق الحصول على دليل اعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن هذه الإقرارات و الموافقة عليه من الإدارة من خلال:

- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو الهيئات المشابهة.
- الحصول على إقرار تحريري من الإدارة أو باستلام نسخة موقعة من البيانات المالية.

ويستطيع المدقق الحصول على اقرارات تحريرية من الإدارة حول أمور جوهرية للبيانات المالية في حالة توقع عدم وجود أدلة أخرى كافية و ملائمة، ولايمكن أن يكون إقرارات الإدارة بديلا عن أدلة الإثبات الأخرى التي يتوقع المدقق بأنه من الممكن توفرها بشكل معقول.[1]

المطلب الرابع :تقرير مدقق الحسابات

يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق، وهو كذلك وسيلة مكتوبة لنقل و إيصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح و مفهوم و موثوق فيه إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تمكن من إثبات قيام المدقق بتنفيذ واجباته .

يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالية، و عموما الوقوف على أربعة أنواع من التقارير:

الفرع الأول :التقرير النظيف

يصدر المدقق رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه أربعة شروط هي:[2]

-أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما x

-عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي .

-صدق و عدالة القوائم المالية و دقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع و مركزه المالي.

-حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية و الملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال و المركز المالي في نهاية السنة المالية .

الفرع الثاني :التقرير التحفظي

يقوم مدقق الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ، و إذا صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية مايقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل إعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية التدقيق أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المدقق، أي أن تكون التحفظات

[1] رزق ابو زيد الشحنة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-193 بتصرف.

[2] يوسف محمود الجربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق،الوراق للنشر،الأردن،2007،ص206.

هامة و بدرجة كافية تبرر ذكرها في التدقيق، كما يجب أن تشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة أسباب التحفظ.[1]

الفرع الثالث :التقرير السلبي

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لاتمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و تقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة و براهين مع ذكرها.[2]

يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المدقق يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي و غالبا ما تلتزم الشركات بتنفيذ هذه التوصيات .

الفرع الرابع :الإمتناع عن إبداء الرأي

يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مدقق الحسابات لايستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع التدقيق، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيمايلي:[3]

-وجود قيود مفروضة على عمل المدقق تفرض عليه من إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكنه من حضور عميلة الجرد أو عدم تمكينه من الإتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدتهم مع الشركة.

-وجود أحداث مستقبلية لايمكن التكهن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديها على حقوق الإختراع لشركة أخرى، أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاتهم...وغيرها.

-في حالة قيام زميل آخر للمدقق الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية، في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها.

-وغالبا ماترجع أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها و لها تأثير جوهري على القوائم المالية سيبدي المدقق رأيها فيها.

[1] خالد راغب الخطيب،خليل محمود الرفاعي،علم تدقيق الحسابات النظرية والعملي،مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] خالد أمين عبد الله،مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3] يوسف محمود الجربوع، مرجع سبق ذكره، ص264.

خلاصة الفصل:

إن ظهور عملية التدقيق وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم كان نتيجة للتطور الاقتصادي وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعاتها مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، أدى بالمساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء عنهم للقيام بمراقبة أعمال و تصرفات الإدارة، وقد تمثل الهدف العام للتدقيق في أعمال الفحص للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد والإجراءات المحددة، وقد قامت هذه المهنة على مجموعة من الفروض والمبادئ التي من خلالها تحددت الإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق .كما تضمن هذا الفصل أنواع التدقيق و مسار تنفيذ عملية التدقيق.

الفصل الثاني دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

تمهيد :

يحظى الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات ، مما أدى بالإهتمام المتزايد من طرف الباحثين و المفكرين والممارسين في مجال الإجازة والمراقبة و التسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الإقتصاد الحالي.

ولقد لجأت المؤسسة الإقتصادية إلى استخدام الأداء المالي لكونه عملية من عمليات المراقبة والتدقيق لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة و ترشيدها في إعداد خطط مستقبلية ، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الإقتصادي ودراسة مركزها المالي ، ولقد أصبح الأداء المالي عنصر فعال لنمو المؤسسة وتطورها، وفي ظل الظروف الراهنة فإن الحاجة إلى تطوير وتحسين الأداء المالي صار ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم ، والذي يتميز بمواجهات وتحديات كبيرة.

وللوقوف على أهمية ومكانة الأداء نتطرق إليه في النقاط الموالية بشيء من التفصيل في ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول:مفاهيم الأداء بالمؤسسة.**
- **المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي.**
- **المبحث الثالث :دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي.**

المبحث الأول :مفاهيم الأداء بالمؤسسة

يعتبر الأداء المالي من المقومات والركائز الأساسية للمؤسسات ، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الإنحرافات عن الأهداف المحددة سابقا ، حيث يعد الأداء المالي من أكثر أنواع الأداء استخداما و ذلك لقياس أداء المؤسسة لأنه يمتاز بالاستقرار و الثبات و يساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل و الصحيح .

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الأداء ، أنواعه و العوامل المؤثرة فيه .

المطلب الأول: ماهية الأداء

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما . وبعدها إشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة PERFORMANCE وأعطتها معناها[1].

و يعرف الاداء على أنه المجهود الذي يبنيه كل فرد في المؤسسة ، وفي نفس الوقت يعبر عن المستوى الذي يحققه هذا الفرد سواءا من ناجية كمية وجود العمل المطلوب أو الوقت المحدد للقيام به ، حيث يمكن القول بأن الأداء يشير الى المجهود الذي يبذلها الأفراد في أماكن العمل

قصد تحقيق الإنتاج من الناحية الكمية و النوعية وفقا لأوقات محددة من قبل[2].

تعريف الأداء حسب (J – Judith) " يعرف الأداء على أنه مجم وع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المادية و غير المادية المنشأة من الأطراف المكونة للمؤسسة و المتضمنة لمستوى الثقة في قدرات المؤسسة على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم ، فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي من أهم مميزاتها الإستثمار الدائم لزبائنها، لعمالها ، لمنتجاتها ولمهامها[3]. "

تعريف الأداء حسب (Larousse) : يعرف الأداء بأنه " : نتيجة كمية محصلة من طرف فرد أو مجموعة بعد بذل جهد معين ، و يتم الحكم عليه كالأمثل ، الكفء ، الجيد...الخ[4]

[1] Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2 ed, Paris, 1976,P. 310.

[2] وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالي ، أساسيات الأداء و بطاقات التقييم المتوازن ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2000 ص 50 .

[3] عريف عبد الرزاق،أهمية التحليل المالي في تقسيم المؤسسات الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007، ص29 .

[4] Dictionnaire Larousse ,1988,P686

تعريف الأداء حسب(Angellier) : "عرف بأنه يتجسد في قدرة المؤسسة على تنفيذ إستراتجيتها **و تمكنها** من مواجهة القوى التنافسية ، أي قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية و هذا ما يتطلب في آن واحد الكفاءة و الفعالية ."[1]

ويرى بعض الباحثين في الأداء ما يلي ":الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك[2]

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة، العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.

ويلاحظ في هذا التعريف خلط فيما هو متفق عليه تقريبا، لأن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، والإنتاجية في حقيقة الأمر ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل,الإنتاج المستخدمة لتحقيقه، ويرى بعض الباحثين أن الإنتاجية تحسب لعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل، فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.

ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه " علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة "هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، ومن جهة أخرى القيمة المضافة و التي تعكس الفعالية من خلال تحقيق النتائج المتوقعة.

يرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، بل تحديده في استمرار وتطور .

[1] عبد المليك مزهودة،الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقسيم،مجلة العلوم الإنسانية، عدد أول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010 ،ص87.

[2] Abdellatif Khemakhem, op.cit, P310.

المطلب الثاني :أنواع الأداء

يتخذ الأداء صورا عديدة تصنيفها حسب أربعة معايير وهي : الشمولية ،الطبيعة،المصدر والوظيفة.

معايير الشمولية: وتنقسم إلى[1]:

- **الأداء الكلي** :وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداءات الجزئية أي أنه يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها ، ومن أهم مؤشراته:الفعالية، الكفاءة، التقدم في العمل
- **الأداء الجزئي** :ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية ، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

حسب معيار الطبيعة :

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية...الخ يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي[2]

- **الأداء الإقتصادي:**

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها الانتاج، الربح القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصةالسوق،المردودية...الخ (وتدنية استخدام مواردها) رأس المال، العمل، المواد الأولية،... الخ.

- **الأداء الإجتماعي:**

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أوشروطا فرضهاعليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثاني وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، كما يقول وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا » الاجتماع مشروط بالاقتصاد « أحد الباحثين بتحقق الأداء الاجتماعي.

الأداء التكنولوجي:

[1] عبد المليك مزهودة ، مرجع سابق ، ص75.

[2] محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص120.

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجيه نظرا لأهمية التكنولوجيا.

حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين : الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي .[1]

- **الأداء الداخلي:**

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية :

–الأداء البشري :وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

–الأداء التقني : ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

–الأداء المالي : ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

- **الأداء الخارجي:**

هو« الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة »

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها

ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

[1] Bernard Martory, contrôle de gestion social, librairie Vuibert, Paris, 1999, P236

شكل رقم (2-4): الأداء الذاتي والأداء الخارجي

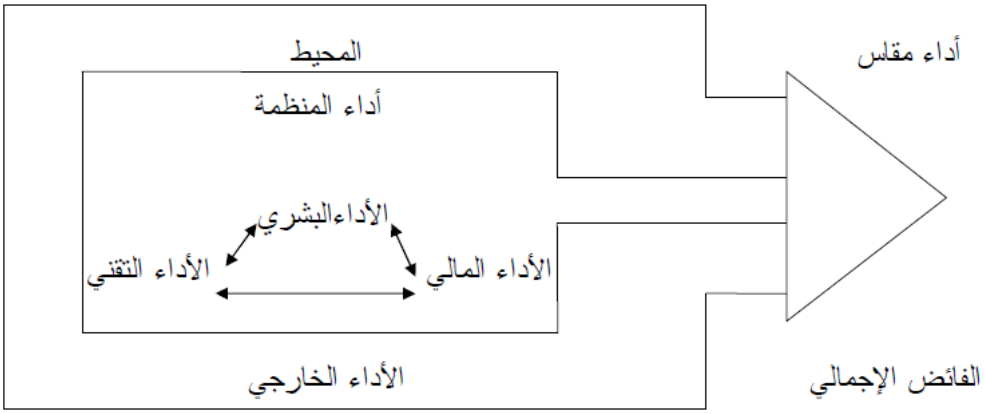

المصدر: Bernard Martory, op, cit, p236

من الشكل يتضح أن تقييم الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده، ففكرة تقييم الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

معايير الوظيفة:

يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسة (الهيكل التنظيمي) الوظيفي ، وهذا الأخير كما هو معلوم هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات المختلفة التي يجب أن تمارس في المؤسسة ، حيث أكد أحد الباحثين أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض عليها دراسة الأداء على مستوى مختلف الوظائف ، و من ثم حصر الوظائف الرئيسية للمؤسسة فيما يلي : التموين ،الإنتاج ، المالية ، الموارد البشرية ،التسويق ،البحث والتطوير ، وتبعا لهذا التقييم تم تصنيف الأداء إلى مايلي :[1]

أداء وظيفة التموين: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة ، وبأقل التكاليف من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين تفوق آجال الممنوحة للعملاء والإستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين. **أداء وظيفة الإنتاج** : يقصد بأداء هذه الوظيفة ،تمكن لمؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع ، أو المنطقة الجغرافية ، من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبيات من خلال الإستغلال الكفء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.

[1] حفصي رشيد،"تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2011 ،ص 17-18.

أداء الوظيفة المالية :يتمثل أداء الوظيفة المالية في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من الجارية الرأسمالية أو الاستثنائية ، و تحقيق الفوائض المالية من خلال الإبتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة ، والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل التكاليف و الاستخدام الكفء لهذه الموارد المتاحة .

أداء وظيفة الموارد البشرية :يتجلى أداء وظيفة الموارد البشرية في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله تبعا لما يناسب قدراته وطبيعة عمله، فضمان استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد ، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه المورد البشري في المؤسسة ، ومن ثم يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بجلب واستخدام الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية وأن تقوم بتسييرهم تسييرا فعالا.

أداء وظيفة التسويق : يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الإستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال ارضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة ، وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها، وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة.

أداء وظيفة البحث والتطوير : يقصد بها قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق ،وكذا توفير جو ملائم للإختراع ، الإبتكار والإبداع من خلال تحفيز العاملين على التجديد وخلق جو المنافسة بينهم في هذا المجال .

و يمكن ثميل أداء هذه الوظيفة في الشكل أدناه:

شكل رقم (2–5): أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة

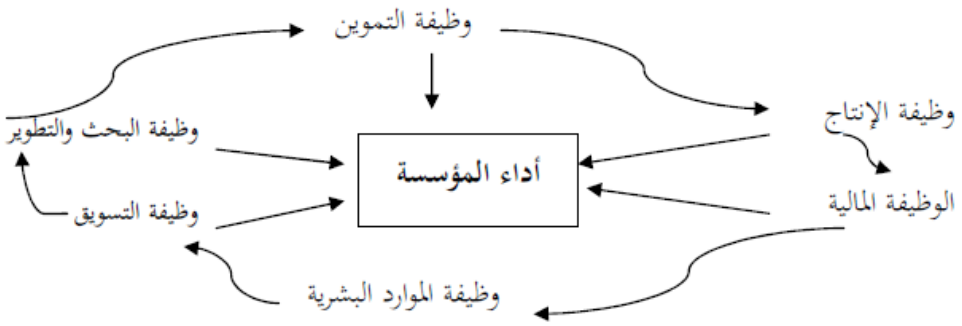

المصدر: من اعداد و تصور الباحثتان

المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في الأداء

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، وفضلا عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي تشكل دوال فيما بينها، وكل التعقيدات السابقة تمخضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء .فقد صنفها الدكتور علي السلمي إلى مجموعتين هما :مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة، التعلم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات ورغبات الأفراد .كما صنف البروفيسور KUKOLECA العوامل المؤثرة في الأداء الى مجموعتين هما:

مجموعة العوامل الموضوعية و تشمل العوامل الاجتماعية والعوامل الفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية[1]

أما البروفسور R-A-THIETART فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء هي :التحفيز، المهارات ,مستوى العمل والممارسات[2] ، ويصنف بعض الباحثين العوامل المؤثرة إلى عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة، وعوامل خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في العوامل التقنية والعوامل البشرية .[3]

العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي، وهذا نظرا لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي .فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات أين تتمكن المؤسسة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها .ودور المسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية.

وحصر هذه العوامل بدقة يعد من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أو إلى التي تبدوا أكثر ارتباطا بالأداء وتأثيرا فيه.

[1] جمال خنشورة ،تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد،رسالة ماجستير،غيرمنشورة،معهدالاقتصاد،جامعة باتنة ،نوفمبر،1987

[2] Raymond-Alain Thietart, la dynamique de l'homme au travail, les editions. d'organisation , Paris, 1977, P.51

[3] عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره.ص. 94

التحفيز:

يعد التحفيز العملية التي حضت باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، هذا ما ترتب عنه العديد من نظرية ، الحاجات ل Mc Clelland التفسيرات والنظريات،كنظرية تدرج الحاجات، نظرية العاملين، نظرية الحاجة أو الطاقة « الانتظار... ومعظم أصحاب هذه النظريات هم علماء نفسانيين .ويتمثل التحفيز في المؤسسة"الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحو الهدف"[1] يتبين من التعريف أن تحفيز العمال يكون من خلال معرفة حاجتهم ومحاولة تلبيتها، أو بإشعارهم أو تنبيههم إلى طاقتهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم.

فالمؤسسة عن طريق التحفيز الجيد لمختلف العمال قد تتمكن من بلوغ أهدافها ومن ثمة تحقيق الأداء الجيد .ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية .فدور المسير الجوهري في عملية التحفيز يكمن في معرفة كل حالة وتحديد الحوافز التي تتناسب معها، لتحقيق أو الحصول على أقصى ما يستطيع المحفز تقديمه للمؤسسة.

المهارات:

يمكن تنظيم المهارات في ثلاث مستويات[2]

- مهارة التقليد وتمكن من إنجاز أو القيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقا.

-مهارة الإسقاط تسمح، انطلاقا من وضعية معطاة، بمواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين الوضعية الأولى.

-مهارة الإبداع وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكل جديد .فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي ويستغله في إيجاد الحلول .فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يكون مبدع في التصرف والتعامل مع حالات جديدة لم يسبق له مواجهتها.

الأنواع الثلاثة مهمة إلا أن مهارة الإبداع هي الأهم، وهذا لما يمكن لها أن تؤثر في أداء المؤسسة.

التكوين:

يعد التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام با لتحسين الأداء الكلي

[1] George R.terry , stephan, G franklin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985, P348.

2Jaques Aubert et al, les notions de compétence dans les differrentes disciplines(http://www.e-rh.org)

للمؤسسة .ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية[1]:

رفع مستوى معارف الأفراد ونشرها وتحسين تقنيتهم في العمل.

يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام .

يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات .

ويمكن توضيح الدور السابق في الشكل الموالي:[2]

شكل رقم (2–6): التكوين كإستثمار غير مادي

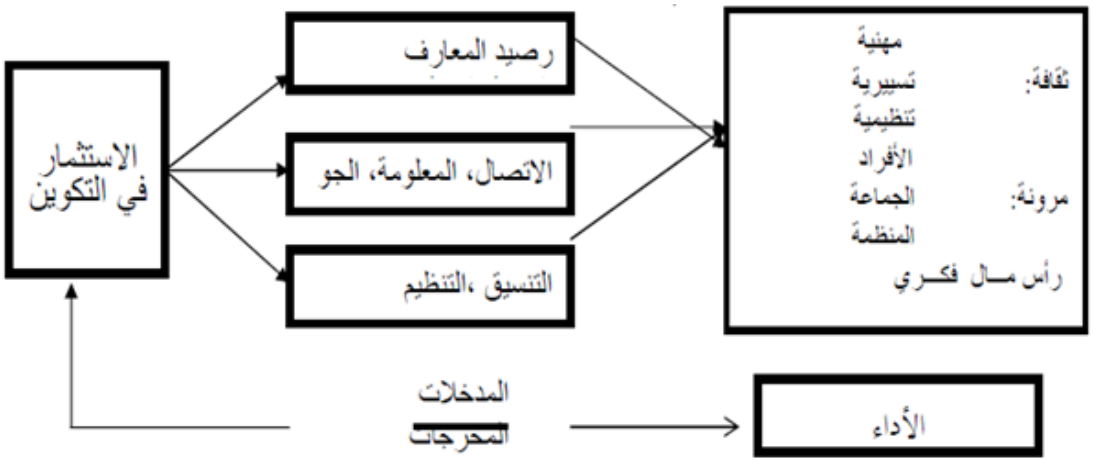

2– عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة :

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها .فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء .والتخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة .ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عومل اجتماعية، عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية قانونية[3]، وفي حقيقة الأمر هذا التقسيم يساعد على التوضيح لا اكثر لأن الفصل بين هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد.

- **العوامل الاقتصادية**

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات

---

1 George R.terry , stephan, G franklin, op. cit , P.348

2 Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999, p256.

[3] عبد المليك مزهودة ، مرجع سابق ، ص9.

الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي ...فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي .كذلك الأسواق والمنافسين[1]

- **عوامل اجتماعية**

تتمثل" في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين ,بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات"من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية .ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتوج جديد واستهداف حصة من السوق.

- **عوامل تكنولوجية**

تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة...

دور المسير اتجاه هذه العوامل هو اليقظة وتشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة[2]

عوامل سياسية وقانونية

هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها .تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات ...وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في بعض منها وغير متحكم في البعض الآخر.

[1] Gilles Bressy, Christian Konkuyt,Economie d'entreprise. Edition Sirey ,Paris,1990,P.16.

2Pierre Bergeron,la Gestion Moderne: Theorie et Cas. Gaetan morin editeur, Quebec,1993, P.38.

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المقومات و الركائز الأساسية ، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الاهداف المحددة سابقا ، حيث يعد الأداء المالي من أكثر أنواع الأداء استخداما و ذلك لقياس أداء المؤسسة لأنه يمتاز بالاستقرار و الثبات و يساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل و الصحيح .

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

الأداء المالي هو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه المؤسسات الناجحة ، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها ،الاداء المالي هو أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة ،فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر اذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض ومشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل[1]

يعرف الأداء المالي على أنه:"مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية[2]".

من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل البنك، وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

ويعرف كذلك على أنه :"تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة و لكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الإقتصادي و القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في

الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح ."

وأيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل:

1 محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،دار الحمد للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2010،ص45

2عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2011/2006 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،جامعة غرداية، المجلد السابع ،العدد الثاني2014 ، ص24.

-لعوامل المؤثرة في المردودية المالية.

-أثر السياسات المالية المعتمدة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.

-مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية.

ونتيجة لذلك ،فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة ، ومدى قدر«ا على إنشاء القيمة من خلال الإعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج ،الجداول الملحقة ... إلخ ، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة ،أنه لايوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه ،فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه ،بينما إدارة المؤسسة تسعى نحو الإستمرارية والبقاء ، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية ،بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر ،بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى الى انهاء حصيلتها لضريبية.

ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما ،والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:

-اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية.

-تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية المالية المعاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية و الإتجاهات الإقتصادية الحديثة.

-تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و إقتصادية[1].

المطلب الثاني : الأهداف المالية و مصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية .

أولا : الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

ان التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية : التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، إنشاء القيمة. ويعتبر هذا الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميز المحيط الخارجي للمؤسسة.

1 حفصي رشيد، مرجع سابق ، ص35.

1- السيولة و اليسر المالي :

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة-المخزونات والقيم القابلة التحقيق-إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

-**المؤسسة** :تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية،

الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

-أصحاب الحقوق :تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة. ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد، في دفع مستحقات الأجراء, في تسديد ديون الموردين...

عملاء المؤسسة :قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر، وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي. فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد[1]

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة[2]

2- التوازن المالي :

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي ، و يمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها"[3].

من التعريف يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة-رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل- وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية[4]:

-تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.

-ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

-الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

-تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

3-المردودية

تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي

[1]Josette Peyrard, Analyse financière. librairie Vuibert, 8e ed, Paris, 1999.P.201.

[2] Ibid, P.199

[3] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض،2000،ص247 .

[4] نفس المرجع السابق، ص259.

للمؤسسة ويرى PETER DRUKER بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها[1]

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية[2]،فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

4- إنشاء القيمة:

نشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون الى توظيفات أخرى أكثر مردودية[3]

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

ثانيا :مصادر معلومات المؤسسة الإقتصادية

و تتمثل في مصادر خارجية و مصادر داخلية: [4]

1- المصادر الخارجية :

تقوم المؤسسات الإقتصادية بنشر تقاريرها المالية عادة لإبراز ما قامت به الوحدة الإقتصادية من نشاط خلال مدة زمنية معينة خاصة المدرجة منها في البورصة ،فهي تستعمل هذه المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن أن يكون مصدر المعلومات خارجي والمتمثل في معلومات عامة، حيث تكون هذه الأخيرة متعلقة بالظرف الإقتصادي تبين فيه الوضعية العامة للإقتصاد ،أو المعلومات القطاعية من خلال نشرها ،لتستفيد منها مؤسسات أخرى في إجراء دراسات المالية و الإقتصادية من خلال تجميعها في حسابات مجمعة واستخلاص منها نسب ومعلومات قطاعية وهذا ما يتم إعداده غالبا في معظم الدول النامية .

2- المصادر الداخلية:

[1] Pierre Bergeron, op.cit ,P. 133

[2] Alain Capiez, élément de gestion Financière. Masson, 4 ed, Paris, 1994, p.121.

[3] Michel Gervais, contrôle de gestion. Ed Economica, 7 ed, Paris, 2000, P.P.249

[4] حفصي رشيد ، مرجع سابق ،ص.38

أما المصدر الثاني للمعلومات فهي المصادر الداخلية ، والتي تعتمد عليهاكثيرا في إجراء عملية التقييم المالي للمؤسسات وتتمثل عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والممثلة في الميزانية العمومية ، جدول حسابات النتائج ، الملاحق وتقارير للنشر.

تقوم الميزانية بتقديم معلومات متعلقة بمصادر الأموال و استخدامها ، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في نهاية السنة وتعرف على أنها :"جدول مرتب ومقوم لعناصر الموجودات ومطالب المؤسسة في تاريخ معين"، وتنقسم إلى جانبين هما : الأصول والخصوم ،فالأصول تجمع بنود متعلقة بحقوق المؤسسة وما تمتلكه من أموال في شكل أصول ثابتة أو متداولة ونقدية جاهزة ، بالإضافة إلى حسابات التسوية في حال ما إذا كانت نتيجة الدورة خسارة ، وترتب هذه العناصر تبعا لمدة الإستعمال ،أما الخصوم فهي تجمع البنود المتعلقة بالإلتزامات التي هي على عاتق المؤسسة والتي تتمثل في الأموال الخاصة ، يضاف إليها مختلف القروض المحصل عليها لتمويل العمليات الإستثمارية ومختلف المؤونات الموجهة للمخاطر و التكاليف و حسابات التسوية في حال كانت نتيجة الدورة ربح وترتب بنودها تبعا لتاريخ استحقاقها .

أما جدول حسابات النتائج فيقوم بتقديم ملخص عن نشاط المؤسسة دوريا ، في شكل تكاليف و إيرادات التي ساهمت في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة و كيفية تشكلها خلال دورة معينة ، وقد حدد النظام المحاسبي المالي من خلال هذا الجدول مستويات عدة للنتائج ، بغية الوصول إلى نتيجة الدورة و الممثلة في : مستوى الهامش الإجمالي ،مستوى لقيمة المضافة ، مستوى نتيجة الإستغلال (الإقتصادية) ، مستوى نتيجة خارج الإستغلال ، مستوى نتيجة الدورة ، والتي تعبر عن النشاط الحقيقي للمؤسسة في تاريخ معين .

أما الملاحق فهي تجمع كل المعلومات الإضافية التي تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية، ويتكون الملحق عادة من وثائق أخرى (الحسابات السنوية ،جداول التمويل ،جدول تخصيص النتيجة جرد القيم المتداولة ،المبادئ المحاسبية ،...الخ)

ويضاف إلى كل ما سبق تقارير التسيير والتي تعتبر بدورها مكملا للوثائق المحاسبية الشاملة ، فهي تبين وتعطي تفسيرات حول البيانات المعروضة ، وتعرض كذلك آفاق تطور المؤسسة والمخاطر وبعض التوصيات ،كما يعطي معلومات عن المساهمين ومحددات الرقابة ،بالإضافة إلى معلومات متعلقة بتسيير الموارد البشرية وطريقة التسيير في المؤسسة.

المطلب الثالث : مؤشرات الأداء المالي

تعتبر دراسة مؤشرات الأداء المالي جانب بالغ الأهمية تمليه متطلبات التخطيط المالي السليم ، باعتباره يمكن الإدارة من الحكم على الأداء السابق للمؤسسة و التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق ، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع خطط مالية كفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة ، بالإضافة إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية عن طريق مجموعة من

المعلومات المتوافرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنة مالية محددة ،و مقارنتها بنتائج التحليل لسنة مالية سابقة أو مقارنتها بنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع أو بالمؤشرات المعيارية .

وتعرف النسب المالية على أنها :"علاقة بين رقمين، وناتج هذه المقارنة يتم استخدامه لتقييم موقف معين."

وتعرف كذلك أنها :"تعبير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعّدة عن فترة معينة وتأخذ شكل كسر عادي أو عشري أو نسبة مئوية "، والنسب المالية أيضا عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

ولا تكون هذه النسب ذات مدلوليه في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة ، للتعرف على التطور في هذه النسب واتجاهات هذا التطور ، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الإنحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، وفي مايلي أكثر مؤشرات الأداء المالي شيوعا : [1]

أولا : مؤشرات السيولة

وهي مجموعة النسب المالية التي تتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية الجارية ، عند استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية دون أن يؤدي تحويل تلك الأصول الى خسائر تؤثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة ، ويقصد كذلك بها قدرة الأصول المتداولة على التحول إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالإلتزامات المتداولة (ديون قصيرة الأجل) في مواعيد استحقاقها ودون تأخير ، وتهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة المالية في الأجل القصير .

وهي تختلف بإختلاف الأطراف المستفيدة منها ويقع ضمن هذه النسب ما يلي [2]

1-نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

المصدر: مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، "**التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد** "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010،ص37

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل ذلك على وجود هامش أمان للمؤسسة ، يمكنها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل ،ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع سيولة جيدة ، فقد يكون ناتج عن تضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة، غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الكهرباء والهاتف فغالبا ما

[1] حفصي رشيد ،مرجع سابق، ص39.

[2] مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد**" ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،،2010ص37.

تكون نسبة التداول فيها أقل من الواحد وسببه يرجع إلى طبيعة النشاط بحد ذاته،بالإضافة لضخامة الأصول الثابتة ، لكن ما يعوض هذا الإنخفاض هو انتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات.

وهذا ما أدى بالباحثين إلى إعتبار أن النسبة المثالية للسيولة العامة هي بين (1، 2) وهي تحدد تبعا لنوع القطاع وطبيعة الموجودات المتداولة ومدى انتظام التدفقات.

2-نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة) :

وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الإلتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = أصول متداولة –المخزون / ديون قصيرة الأجل .

المصدر: مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، مرجع سابق ،ص37

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3كحد أدنى و 0.5كحد أقصى إذاكانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة نصف الديون القصيرة أو أقل، و إذاكانت منخفضة فتدل على صعوبة الدفع .

3-نسبة السيولة الحالية (الفورية) :

وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة و هي النقدية وذلك في علاقتها بالتزامات المؤسسة الأجل وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة السيولة الحالية= النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة .

المصدر: مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، مرجع سابق ،ص38

ملاحظة : إذاكانت أكبر من الواحد فهذا يدل على تراجع نشاط المؤسسة، نقص الإستثمارات ، فائض النقدية.

ثانيا :مؤشرات المديونية

وهي النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين ، حيث تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الإلتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في تمويل أ المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ومن هذه النسب:[1]

1-نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

[1] إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر نور ،منير شاكر محمد، ، **"التحليل المالي"** داروائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان ،الأدرن ،،2005ص ص56-63.

نقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول حيث كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الإقتراض الخارجي بالمستقبل وتساوي:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول =[(المطلوبات المتداولة +المطلوبات طويلة الأجل)×100/الأصول

[1]**لمصدر**: إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر نور ،منير شاكر محمد، "**التحليل المالي**"، داروائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان ،الأدرن ،2005،ص56

2-نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

تعتبر هذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات ،فهي توضح لها مدى التوازن الموجود في الهيكل المالي بين مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الخارجية وتعطى بالعلاقة التالية :

نسبة الديون إلى حقوق الملكية =[(الديون ×100)/حقوق الملكية]

[1]**لمصدر**: إسماعيل إسماعيل و آخرون ،مرجع سابق ، ص56

3معدل تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة ،و كلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الإطمئنان قبل إعطاء أي قرض.[1]

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة .

المصدر: خالد وهيب الراوي،يوسف سعادة ،"**التحليل المالي للقوائم المالية**"، دار المسيرة للنشر ، الأردن،2000،ص65.

ثالثا :مؤشرات النشاط

يطلق عليها أحيانا نسب إدارة الموجودات ، و تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على الأصول المختلفة ، وتأتي أهمية هذه النسبة من خلال سرعة تشغيل أصول المؤسسة (دورانها)، حيث

[1] خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة ،"التحليل المالي للقوائم المالية"، دار المسيرة للنشر ، الأردن،،2000ص65.

أنها تؤثر في الدورة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحويل النقد إلى الصناعة ثم إلى النقد مرة أخرى ،وهذا ما يؤثر على ربحية المؤسسة وسيولتها ومن أبرز نسب النشاط ما يلي [1]

1- معدل دوران مجموع الأصول:

يقيس هذا المؤشر درجة استغلال أصول المشروع على اختلاف أنواعها (أصول ثابتة ومتداولة) في توليد الأرباح من المبيعات وتعطى بالعلاقة التالية :

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات/ مجموع الأصول الصافية

المصدر:محمد محمود يوسف،"**البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر ،2005، ص52

وتنقسم هذه النسبة إلى نوعين هما :

معدل دوران مجموع الأصول الثابتة – معدل دوران مجموع الأصول المتداولة.

***معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة**

***معدل دوران مجموع الأصول المتداولة= صافي المبيعات/ صافي الأصول المتداولة**

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص53

2- معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة في إدارتها للمخزون من خلال تكلفة التخزين مع تكلفة المبيعات خلال دورة مالية معينة أي عدد مرات التي يمكن أن يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ودرجة سيولة المخزون وتعطى بالعلاقة التالية:

[1] محمد محمود يوسف،"البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،مصر ، ،2005ص ص57-52.

***معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون**

***متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول مدة +رصيد آخر مدة) ÷2**

*** معدل دوران المخزون باليوم = معدل دوران المخزون/360يوم)**

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص54

3- معدل دوران المدينين(العملاء) :

يعكس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية و يعطى بالعلاقة التالية :

معدل دوران العملاء = صافي المبيعات الآجلة /متوسط المدينين.

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص54

يعبر هذا المعدل عن سرعة حركة الإستثمار في الحسابات المدينة ، أي عدد مرات البيع بالإئتمان ثم التحصيل حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الإئتمان وتحصيله ،أما فيما يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديونا بذمة الآخرين و تعطى بالعلاقة التالية:

فترة التحصيل الحسابات المدينة بالأيام =360يوم/ معدل دوران الحسابات المدينة.

حيث أن معدل دوران الحسابات المدينة وفترة تحصيلها يتعلقان بسياسة البيع بالأجل وهذه السياسة تختلف من مؤسسة لأخرى .

4-معدل دوران الدائنين (الموردين) :

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد إلتزاماتها المتداولة حيث تعطى بالعلاقة التالية:

***معدل دوران الموردين = صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين.**

***فترة التسديد الممنوحة للمؤسسة= 360يوم/ معدل دوران الحسابات الدائنة.**

المصدر:محمد محمود يوسف، مرجع سابق ، ص55

رابعا :مؤشرات المردودية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية لأداء المؤسسة،كون أن النسب السابقة تختص في تقييم جوانب معينة من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها وبالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وتنقسم هذه النسب إلى ما يلي:[1]

1-مردودية استثمارات المساهمين :

ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

مردودية استثمارات المساهمين=الربح الصافي بعد الضريبة/ استثمارات المساهمين.

2- مردودية القيمة الصافية:

وتحسب بالعلاقة التالية :

مردودية القيمة الصافية= صافي الأرباح بعد الضرائب/صافي المبيعات

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 91

3- مردودية مجموع الأصول:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

[1] بن خروف جليلة ، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات "،رسالة ماجستير ،غير منشورة جامعة بومرداس،الجزائر2009،ص90-92.

مردودية مجموع الأصول= الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 91

4- المردودية التجارية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة الهامش الصافي = الربح الصافي/ رقم الأعمال.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 91

5- المردودية المالية:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة المردودية المالية = الربح الصافي/إجمالي الأصول الصافية.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 92

6- نسبة المردودية: ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية = هامش التمويل الذاتي /رأس المال المستثمر الحالي.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 92

7-نسبة مردودية الأموال الخاصة:

ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

نسبة مردودية الأموال الخاصة= الربح الصافي / الأموال الخاصة.

المصدر: بن خروف جليلة ، مرجع سابق ، ص 92

خامسا :مؤشرات التوازن

تتمثل مؤشرات التوازن في :[1]

رأس المال العامل.

احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة.

1-رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة (أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة) وبين الخصوم المتداولة (الإلتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة)،ويتم حسابه كما يلي :

***رأس المال العامل= الأموال الدائمة–الأصول الثابتة.**

***رأس المال العامل=الأصول المتداولة –ديون قصيرة الأجل.**

المصدر: شعيب شنوف ،"**محاسبة المؤسسة ج1**"، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو ،الجزائر ،2008،ص210

ويمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع هي:

رأس المال العامل الخاص ، رأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال العامل الصافي.

***رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة–الأصول الثابتة.**

***رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الصافي–رأس مال العامل الخاص.**

***رأس مال العامل الإجمالي =مجموع الأصول المتداولة.**

***رأس مال العامل الصافي= الأموال الدائمة– الأصول الثابتة.**

المصدر: شعيب شنوف ، مرجع سابق،ص211

[1] شعيب شنوف ،"محاسبة المؤسسة ج 1"،مكتبة الشركة الجزائرية ،بودواو ،الجزائر ،2008ص210-216.

ملاحظة :

-عندما يكون رأس مال العامل الصافي أكبر من الصفر يعبر عن وجود توازن مالي.

-عندما يكون رأس مال العامل الصافي يساوي الصفر يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط.

-عندما يكون رأس مال العامل الصافي أقل من الصفر يعبر عن وجود عجز مالي وعدم قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها.

2-إحتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الإحتياج من رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل ،أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الضروري الممول لجزء من الأصول المتداولة ،والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري ، وتظهر هذه الإحتياجات بالعلاقة التالية :[1]

إحتياجات رأس المال العامل =(قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة)-(الديون قصيرة الأجل –سلفات)

المصدر: شباح نعيمة،مرجع سابق، ص69.

3-الخزينة :

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الإستغلال ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب كما يلي : [2]

***الخزينة الصافية= القيم الجاهزة–سلفات مصرفية.**

***الخزينة الصافية = رأس المال العامل–احتياجات رأس المال العامل**

المصدر: بن خروف جليلة، مرجع سابق ، ص92

[1] شباح نعيمة،"**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة ،الجزائر،2007/2008ص69.

[2] بن خروف جليلة ،مرجع سابق، ص92

ملاحظة :

- عندما تكون الخزينة صفرية فهي تدل على الحالة المثلى و تعبر عن وجود توازن مالي.
- عندما تكون الخزينة موجبة فهناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بإحتياج رأس المال العامل.
- عندما تكون الخزينة سالبة أي رأس المال العامل أقل من الإحتياج أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية إحتياجاتها المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

المطلب الأول : دور التدقيق المحايبي في تحسين جودة القوائم المالية.

1-أهمية تدقيق القوائم المالية :

باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي اكثر الحاحا مما كانت عليه في السابق نظرا لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية ، كما أن القوائم المالية تعتبر احدي الاليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الى المستثمرين .

و يكمن دور التدقيق المحاسبي في ما يلي : [1]

- زيادة موثوقية و مصداقية القوائم المالية التي تخضع للتدقيق و التأكد من جودة المعلومات الواردة بها ، و زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية .
- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية و الشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة و الارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية .
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس اثره على ارتفاع حجم التداول و أسعار الأسهم .
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير و القوائم المالية -جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها و مدى الالتزام بتطبيق المعايير و الطرق المحاسبية المتعارف عليها .

المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال :[2]

- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من اخطاء معتمدة أو غير معتمدة و بالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء

[1] مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و اثرها على جودة القوئم المالية ، مجلة جامعة الاسكندرية ، مصر ، العدد2، المجلد رقم 46، يوليو 2009،ص 27-30.

[2] زلاسي رياض ، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماجيستير ، تخصص محاسبة و جباية، كلية العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010/2009، ص44.

- يساهم في تدقيق البيانات و بالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاد القرار
- يعمل على التحقق من صحة المعلومات و البيانات المستخدمة في المؤسسة
- يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب و الاحتيال و يعتبر هذا دورا هاما و رئيسا خصوصا و ان المدقق الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش و التلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة و اعتماده على العينات الاحصائية بدلا من الفحص الكامل و بالتالي اصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع ان يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول و أنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك و بالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية .
- يعمل على فحص و تقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ، مدى تحقيق أهدافها و التي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجيها النظام المحاسبي في المؤسسة.

المطلب الثالث : دور التدقيق المحاسبي في ترشيد القرارات

يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما داخل المؤسسة فتعمد على مساعدتها في التحكم الداخلي للعمليات و تحسينها حيث يمس هذا الدور جميع مستويات نشاط المؤسسة ، يتلخص دور التدقيق الداخلي في المؤسسة في الشكل التالي:

شكل رقم(2–7): طبيعة دور التدقيق الداخلي

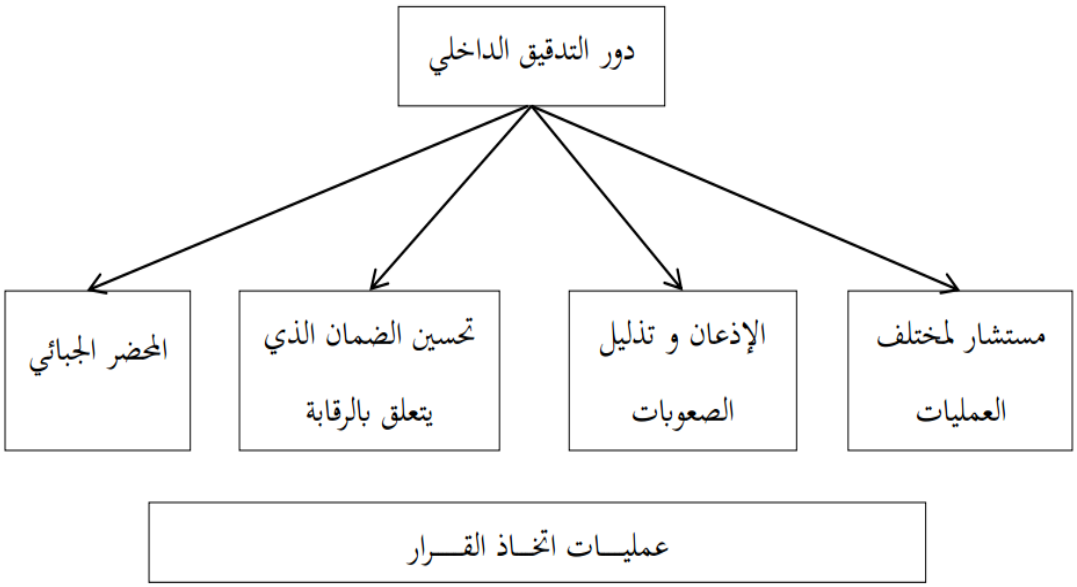

المصدر : شعبان لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسن تسير المؤسسة ، مذكرة مقدمة لشهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2004جامعة الجزائر، ص62.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن جميع المجالات التي يمكن ان يكون للتدقيق الداخلي فيها دور فانه يتخللها عملية اتخاذ القرارات ،و بالتالي فان هناك مساهمة للمراجعة الداخلية في عملية صنع القرار السليم الحقيقة انه لا يمكن الحكم تماما على سلامة وجود القرار دون توفر ما يسمى بالنظرة الخلفية هذا يعني انه بعد وضوح نتائج القرار يتم طرح السؤال التالي : لو عدنا الى الوراء لوجدنا ان القرار الذي تم اتخاذه كان الأفضل في ضوء المعتبرات التي كانت هي الأكثر شيوعا إلا انه معناها الحكم على القرار وتقييمه بعد فترة زمنية من صدوره ، أن الطريقة الأخرى للحكم على وجود القرار يتمثل في الحكم ليس على القرار نفسه بل على الكيفية التي صدر بها طبقا لهذه الطريقة المنهجية أي هناك خطوات منطقية ينبغي اتباعها للوصول الى القرارت الجيدة .[1]

هذا يعني أن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار و يمكن إبراز هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:[2]

شكل رقم (2–8): مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار

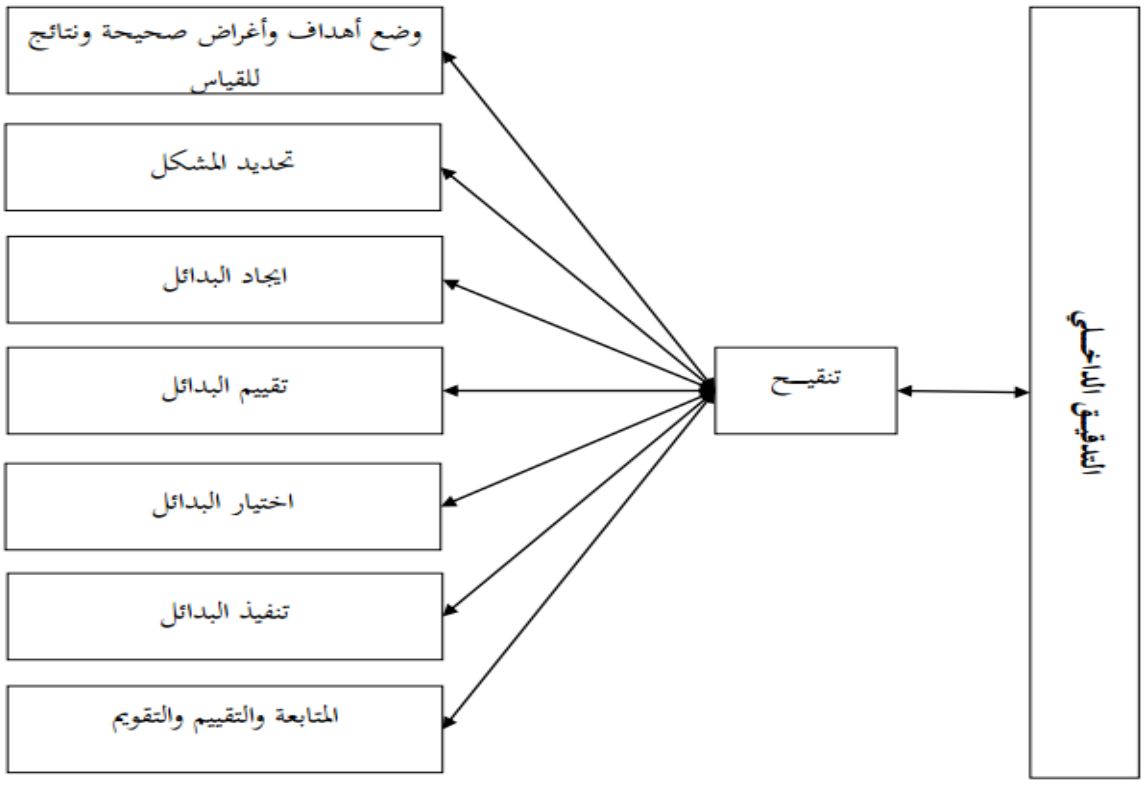

المصدر: أحمد نقاز،مرجع سبق ذكره، ص 134.

[1] نقاز احمد ،دور المراجعة الداخلية في دعم و تفعيل القرار ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص مالية و محاسبة ، الاغواط،2007،ص132.

[2] أحمد نقاز ، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يمكن القول أن هدف أي مؤسسة إقتصادية هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي، حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة النشاط، ويتوقف تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب رقابية محكمة تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة ، ألا وهو التدقيق المحاسبي الذي يعمل في صالح المؤسسة بتقديم توصيات حول تقييم الوضع المالي والحد من الفساد المالي ويعمل التدقيق المحاسبي على معالجة العمليات من حيث الكفاءة والفعالية، وبالتالي تحقيق المساهمة في تحقيق أقصى كفاءة في إدارة المشروعات الإقتصادية عن الأداء المالي من خلال مساهمتها في عملية التحسين التي تكون في صالح المؤسسةكون أن القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات على الأداء المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه ومن أجل تحسين أداء المؤسسات المالي يستوجب توفر آلية تدقيق محاسبي تعمل في صالح المؤسسة.

1

الفصل الثالث الإطار التطبيقي في المؤسسة الإقتصادية لإنتاج الحليب و مشتقاته

تمهيد :

يبرز التدقيق المحاسبي دورا هاما في الحياة الاقتصادية كونه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للتحقق من سلامة و صحة القوائم المالية ،و ذلك من خلال تقرير مدقق الحسابات الذي هو ختام عملية التدقيق المحاسبي و بلورة لرأيه الفني المحايد و ذلك بالتحدث عن فحصه لهذه القوائم و مدى دقة المعلومات الواردة فيها ، و عليه تعتبر تقارير مدقق الحسابات الصورة المعبرة عن الوضعية الإقتصادية للمؤسسة ، و تساهم في الوصول الى قرار سليم بشأن نشاط المؤسسة و عمليات سيرها بما يتوافق مع الخطط الموضوعة.

سنحاول في هذا الفصل توضيح و معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي من خلال تسليط هذه الدراسة على احدى المؤسسات الاقتصادية ، مؤسسة انتاج الحليب و مشتقاته ، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث و هي :

- **المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته.**
- **المبحث الثاني : منهجية عملية التدقيق المحاسبي وواقع الاداء المالي لمؤسسة انتاج الجليب و مشتقاته .**
- **المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسن الأداء المالي في مؤسسة انتاج الحليب و مشتقاته.**

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته

تمثل مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته من أقدم المؤسسات أنشئت المؤسسة بأمر رقم 69-63 في 20 نوفمبر 1996 و هي في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، و هي تحت سلطة وزارة الفلاحة و قد تم تقسيم هدا الديوان حسب النواحي التالية :

الناحية الشرقيةORELAIT ، الناحية الوسطى OROLAC ، الناحية الغربية OROLAIT

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الوحدة :

وحدة سعيدة * المنبع* تقع بالقرب من مدينة سعيدة شمالا بالمنطقة الصناعية كانت البداية في بنائها سنة 1984 و دخلت ميدان إنتاج في 13-2-1988بقدرة إنتاجية تقدر ب 40000 لتر من الحليب و 10000 لتر من اللبن .

كانت هذه الوحدة تابعة إلى المؤسسة الأم OROLAIT بوهران إلى غاية 30-12-1997،من 1-10-1997 أصبحت هده الوحدة تسمى بوحدة المنبع للحليب و هي وحدة مستقلة رأس مالها يقدر ب 1000000 دج و يتمثل إنتاجها في الحليب و مشتقاته كما تتسع مناطق توزيع إلى كل من وهران ، مشرية، عين الصفراء، فرندة ، البيض، سيق ، المحمدية .

تنقسم الوحدة إلى ثلاثة بنايات :

1- المخزن الخاص بالمواد الأولية و مواد التغليف .

2- الورشة الخاصة بالإنتاج مقسمة إلى خمسة أقسام :

أ – ورشة إعادة التركيب .

ب- ورشة التعقيم أو البسترة .

ت- ورشة التكييف أو التعليب .

ث – قسم التنظيف .

ج – غرفة التبريد .

3- البناية الإدارية :

تشغل الوحدة 2*8سا يوميا بحيث أن عدد العمال الإجمالي هو 86 عاملا موزعين حسب المصالح و دلك كتوزيع أولي كما يلي :

- المديرية و الإدارة العامة و المراقبة و التسيير: 5 عمال .

-المحاسبة و المالية: 5 عمال .

-الإنتاج: 23 عامل.

-الصيانة: 7 عمال.

-التموين: 3 عمال .

-البيع: 17 عامل .

-مصلحة الاستقبال: هده المصلحة يستقبل فيها حليب البقر من عند الفلاحين ،العدد : 3 عمال .

- المخبر: 2 عمال .

-الأمن: 11 عامل .

كما يوجد توزيع ثانوي لعدد عمال الوحدة و دلك يتم كما يلي :

-منفذين: 49 عامل .

-السيطرة: 18 عامل .

-الإطارات : 9 عمال .

-الإطارات العليا : 10 عمال .

تنتج الوحدة حوالي 25000 لتر يوميا توزع كلها و هي مقسمة كالتالي :

* 13000 لتر حليب معقم .
* 8000 لتر حليب بقر .
* 4000 لتر لبن .

* يتم إنتاج الحليب على نوعين ، الكيس و العلبة و كدلك بالنسبة للبن ، كما أنه تم البدء في إنتاج الزبدة السمن* ، ومستقبلا تحضر المؤسسة مشروع إنتاج الجبن لكن هدا المشروع تعترضه بعض العراقيل الإدارية رغم وصول التجهيزات الخاصة بالإنتاج و توفر الإمكانيات و الأرضية اللازمة لذلك ،كما أن العمل في الورشات يتم على شكل

نظام أفواج و يوجد فوجين كل فوج متكون من 17 عامل مقسم إلى : 2 تقنيين و 15 منفذا و يكون العمل لمدة 8سا يوميا لكل فوج.

المطلب الثاني: تعريف بمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته

يعتبر الديوان الجهوي الغربي للحليب و مشتقاته مؤسسة عمومية اقتصادية ،و هي مختصة في إنتاج الحليب و مشتقاته عن طريق وحداتها المنتشرة عبر الجهة الغربية من الوطن ، مقرها الرئيسي في مدينة وهران، تأسست هده المؤسسة في سنة 1948 عن طريق مجموعة من منتجي الحليب كان عددهم 150 منتج برأس مال يقدر ب 900000 فرنك فرنسي قديم و بطاقة إنتاجية تقدر ب 420 ألف لتر يوميا ، و هدا تحت اسم مركب حليب وهران (CLO) .

عرفت المؤسسة عدة تغيرات ، حيث سنة 1967 أصبحت تسمى بتعاونية حليب وهران ، و في عام 1970 حل محلها الديوان الوطني للحليب و مشتقاته و الدي هو مؤسسة إنتاجية و تجارية، أما في 12-12-1981 أنشئ الديوان الغربي للحليب و مشتقاته OROLAIT في إطار إعادة تركيب المؤسسات بمرسوم رقم 81-354، و هدا الديوان كانت له مجموعة من المهام الرئيسية كمعالجة الحليب و مشتقاته، و بعد الإصلاحات الاقتصادية دخلت المؤسسة الاستقلالية في ماى 1990، و تحررت من ناحية التسيير و التمويل و إقامة المشاريع الاستثمارية و اختيار الموردين و أصبح الديوان مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل أسهم تنتمي لقطاع التغذية، و مزودة برأس مال يقدر ب 40 مليون دينار جزائري و يحتوي على الوحدات التالية :

وحدة الإنتاج بوهران ، وحدة الإنتاج بسيدي بلعباس، وحدة الإنتاج بمستغانم ، وحدة الإنتاج بسعيدة، وحدة الإنتاج بمعسكر، وحدة الإنتاج بتيارت، وحدة الإنتاج ببشار، وحدة الإنتاج بتلمسان.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للوحدة

بالنسبة للهيكل التنظيمي للمؤسسة فهو يظم عدة مصالح تابعة لهده الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها و هي مرتبة حسب الشرح التابع لها .

شكل رقم (3–9): الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته

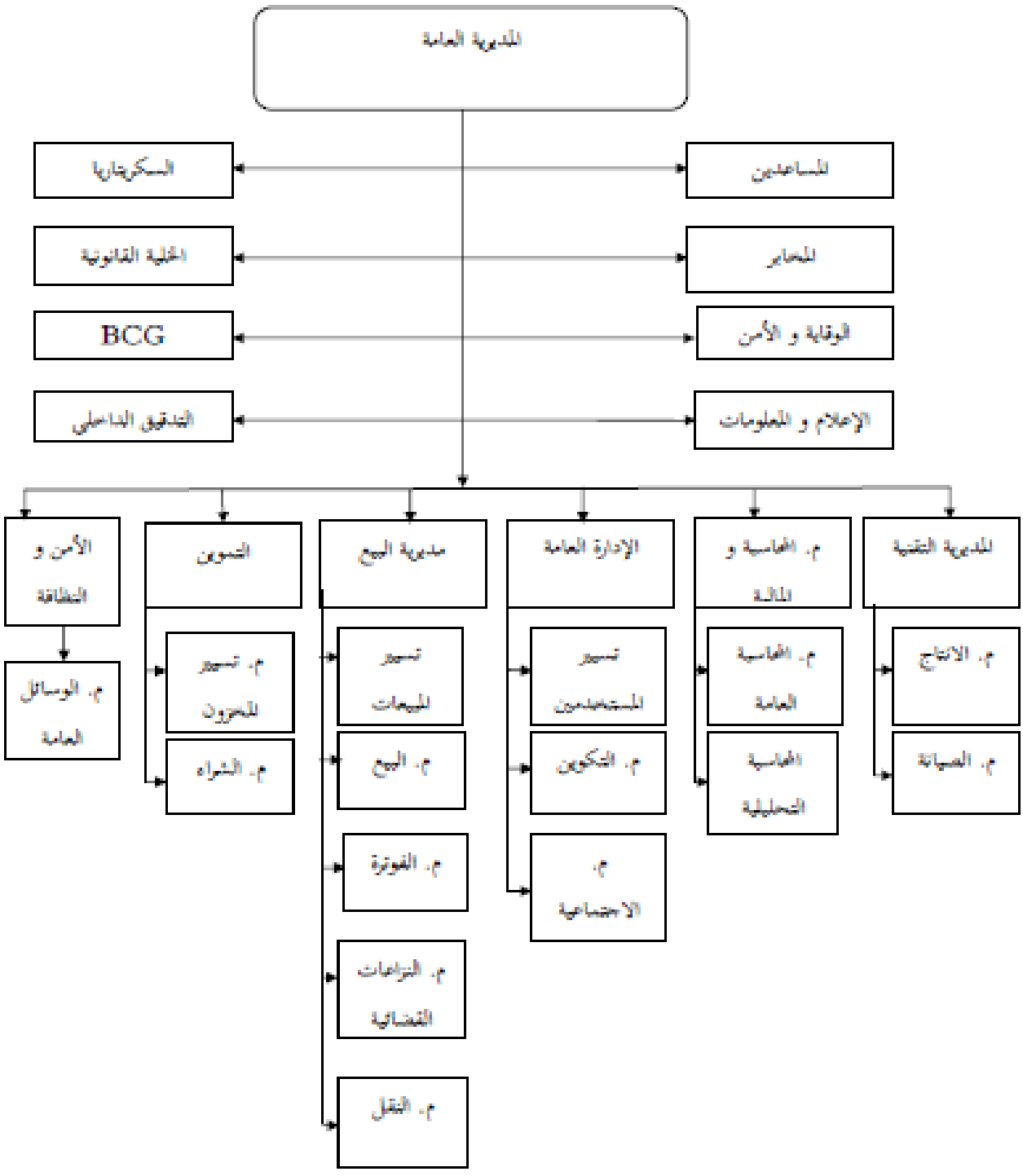

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة محل الدراسة

شرح الهيكل التنظيمي للوحدة :

و يتكون هدا الهيكل من 6 مديريات أو مصالح رئيسية تابعة لها مصالح ثانوية :

1-المديرية التقنية : و تضم هده 4 مصالح ثانوية :

أ – مصلحة الإنتاج : و هده المصلحة بدورها تضم ورشتين : ورشة التحضير، ورشة التعقيم .

* **ورشة التحضير** : و يتم في هده المرحلة تخليط المادة الأولية * مسحوق الحليب * مع إضافة الماء و بعض المستلزمات الضرورية للحصول على الحليب , هده المواد التي تستورد غالبا من الدول الاسكندينافية بالتحديد من النرويج.

* **ورشة التعقيم** : هده المرحلة يتم تعقيم الحليب أو ما يعرف بعملية البسترة حتى يكون صالحا للاستهلاك البشري .

إضافة إلى الورشتين السابقتين هناك غرفتين للتبريد تفصلان بينهما ، الغرفة الأولى مخصصة لخزن مشتقات الحليب التي تحتاج إلى برودة شديدة و هي منتجات ذات مدة صلاحية طويلة ، أما الغرفة الثانية فدرجة البرودة فيها متوسطة و يتم فيها تخزين المنتجات التي تكون مدة فسادها سريعة جدا كالجبن مثلا ، و تفكر المؤسسة في زيادة إنتاج بإضافة فرقة ثالثة من العمل لضمان الإنتاج على مدار الساعة .

ب– مصلحة الصيانة: تقوم هده المصلحة بصيانة و إصلاح آلات و تجهيزات مستعملة في الإنتاج ، و لها علاقة أيضا مع مصلحة التموين و التوزيع عن طريق إصلاح وسائل النقل حيث تسهر هده المصلحة على: ضمان المحافظة على وسائل الإنتاج .

– ضمان الصيانة والتشغيل المتواصل لكل التجهيزات المرتبطة و المشاركة في الإنتاج .

– تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج الصيانة المعدة سابقا .

– إعداد وتنسيق و مراقبة الصيانة السنوية للوحدة .

– و تظم مكتبا للدراسات وورشة لعملية الصيانة المجهزة بالوسائل اللازمة لدلك .

ج– المخبر : يقوم باستقبال حليب المربين و إجراء تحليلات للتأكد من مدى مطابقته للمعايير المطلوبة سواء تعلق الأمر بنسبة الماء أو درجة الحموضة و هدا عن طريق تحاليل فيزيوكميائية ثم تحاليل بكترولوجية للتأكد من خلوه من أي أمراض و يقوم بتحليل المواد المستوردة من الوحدات الأخرى .

د– مصلحة تجميع و استقبال الحليب : دورها استقبال حليب المربين و تسييرهم إداريا حيث تعادل مساهمة المربين بالحليب الطبيعي 1 من الإنتاج الكلي و يتم تسييرهم و تنظيمهم بالتعاون مع المخبر.

2–مديرية المحاسبة و المالية : تحتوي هده الوظيفة على المصالح التالية :

أ– مصلحة المحاسبة العامة :

والتي تعني بضبط العمليات و الحسابات المالية التجارية وفقا لأصول المحاسبة المتعارف عليها ، و بناءا على الوثائق التي يحتفظ بها لغرض الإثبات و التطهير و من أهم مهامها :

– مراقبة و متابعة الصندوق و توجيه المداخيل إلى البنك .

– مراقبة خزينة المؤسسة .

– تبرير نفقات و مداخيل المؤسسة .

– إعداد قوائم الحسابات الختامية كالميزانية ، جدول حسابات النتائج والتي تمكن من تحليل وضعية التسيير داخل المؤسسة .

– القيام بعملية الجرد ، الترحيل إلى دفتر الأستاذ و تسجيل العمليات يوميا .

ب – المحاسبة التحليلية :

و التي تم الشروع في تطبيقها نظرا للنقائص الناتجة عن المحاسبة العامة ، فبواسطة المحاسبة التحليلية يتم تصنيف التكاليف و تحليلها ، و حساب التكلفة النهائية بدقة .

3 – الإدارة العامة :

وظيفتها الرئيسية هي تسيير المستخدمين و تنقسم إلى المصالح الآتية :

أ – تسيير المستخدمين :

– تهتم هده المصلحة بشؤون المستخدمين و التأكد من صلاحية العاملين و تأهيلهم من كونهم في الأماكن المناسبة و من كون شروط عملهم الحسنة و مشجعة على بدل الجهد و تكريس الطاقات من أجل العمل كما أنها تسهر على ضمان حقوق و واجبات العامل في إطار ما يعرف بعلاقات العمل .

ب – مصلحة التكوين :

دورها يتمثل في إطارات المؤسسة أو إطارات أخرى غير تابعة للمؤسسة التكوين المهني ، المتربصين ... الخ.

ج – المصلحة الاجتماعية :

تسهر هده الأخيرة على حل كل مشاكل العمال الاجتماعية و المهنية ، و تشرف على تلبية متطلبات العمل في ظروف أفضل ، كما تقوم بالتامين على كافة العمال داخل الوحدة .

4 – مديرية البيع :

تنقسم هده المديرية إلى المصالح الآتية :

أ – مصلحة تسيير المبيعات :

و يتلخص دورها في الاستقبال و البيع و تسيير هده العمليات إداريا .

ب – مصلحة البيع :

تهتم ببيع منتوج الحليب و مشتقاته و تسيير موزعي الحليب سواء داخل الولاية أو خارجها .

ت – مصلحة الفوترة :

يتلخص دورها في إعداد الفواتير لكل المبيعات سواء تعلق الأمر بالحليب أو مشتقاته .

د – مصلحة النزاعات القضائية :

تهتم نكل النزاعات القضائية التي تخص الوحدة سواء تعلق الأمر بالموزعين أو العمال ، فأحيانا يخل أحد الموزعين بالعقد الدي يربطه بالوحدة فهنا يأتي دور هده المصلحة في متابعته قضائيا .

و – مصلحة النقل :

المهمة الأساسية لهده المصلحة تتمثل في توفير وسائل النقل سواء نقل المواد الأولية أو المنتجات أو قطع الغيار.

5 – مديرية التموين :

تقوم بتموين الوحدة بكل مستلزمات الإنتاج من غبرة ، الحليب ، مادة دسمة ، مواد التغليف ...الخ .

إذ تحصل على المادة الأولية الغبرة عن طريق المؤسسة الأم و هدا عبر مؤسسة أنشئت لغرض تموين الوحدات بالمواد الأولية ، حيث ترسل الوحدة الكمية المطلوبة و تقوم تلك المؤسسة بشرائها و التفاوض مع الشركات الأجنبية مباشرة ، أما فيما يخص مواد التغليف من نوع الكيس فإنها كانت تجلب من إسبانيا ثم انطلق إنتاجها محليا بمركب المدية و هي ذات جودة متوسطة و لكنها تتحسن مع مرور الوقت ، كما أنها تحصل على مادة التغليف من نوع علب ألمانيا .

كان قرار بدء إنتاج العلب قد تم على مستوى المديرية الجهوية بوهران و هدا ضمن خطة وطنية تهدف إلى التخلص من الكيس التقليدي لكن هدا المشروع لم يكتمل و لقد عادت المؤسسة بعد مدة إلى الطريقة الأولى نظرا لعدم رواج هده الفكرة ، و اتجهت بهدا النوع من التغليف إلى ولايات أخرى و بالأخص وهران ، و تنقسم هده المديرية إلى مصلحتين :

* **مصلحة تسيير المخزون :**

تهتم بتسيير و إدارة المدخلات و المخرجات للمواد الأولية المختلفة مواد التغليف ، مواد التنظيف ، قطع الغيار ، و بالتالي فهده المصلحة تتعامل مع كل أقسام الوحدة .

* **مصلحة الشراء :**

تهتم بكل ما يتعلق بشراء المواد الأولية و كل مستلزمات الإنتاج .

6 – مصلحة الأمن و النظافة :

(تضم مصلحة الوسائل العامة) تقوم بمراقبة المعدات و أمن العمال كما أنها مسؤولة عن مراقبة دخول و خروج العمال و الشاحنات و تقوم بحفظ الوحدة و تنقسم بدورها إلى :

- **مصلحة الوسائل العامة :**

تسهر على توفير كل مستخدمات المكتب و مستلزمات التنظيف .

المبحث الثاني : منهجية عملية التدقيق المحاسبي وواقع الأداء المالي للمؤسسة

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسة محل الدراسة تحصلنا على بعض المعلومات التي تخص موضوع بحثنا، وتتجسد في واقع التدقيق المحاسبي و الأداء المالي بالمؤسسة ، و كانت كما يلي :

المطلب الأول: منهجية عملية التدقيق المحاسبي في المؤسسة

يتم إعداد برنامج سنوي شامل لجميع عمليات التدقيق، فتتحدد أهم العمليات التي سوف يتم مراجعتها، والتواريخ التي يجب أن تنفذ هذه العمليات فيها، حيث يتم تحديد المصلحة التي يتسنى للمدقق الرجوع إليها لمباشرة مهامه واخذ المعلومات اللازمة لعملية التدقيق. كما توجد هناك تكاليف أو مهام استثنائية يتم تنفيذها

تحت طلب الرئيس المدير العام في حالة اكتشاف عمليات وقع عليها ليس أو ظهور بعض الأخطاء أو وجود انحرافات سواءا كانت كبيرة أو خطيرة أم سطحية فقط، وفي كل الأحوال فانه يتم إعداد تقرير حول المهمة مهما كانت درجة أهميتها ويمكن تلخيص آلية عمل التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية لإنتاج الحليب في الخطوات التالية:

في بداية السنة تقوم المؤسسة بتحديد برنامج العمل الذي تراه مناسبا لتحقيق أهدافها وفرض اكبر قدر ممكن من الرقابة، حيث تقوم لجنة المراجعة الداخلية بتحديد المهام بكل دقة وتوقيت كل مهمة، ليتم بعد ذلك رفع برنامج العمل إلى الرئيس المدير العام للمصادقة عليه، كما يمكن للرئيس المدير العام إبداء ملاحظات أو اقتراحات فيما يتعلق ببرنامج العمل، حيث تأخذ لجنة المراجعة الداخلية هذه الاقتراحات في النظر وتقوم بإجراء التعديلات اللازمة على برنامج العمل قبل إعادة طرحه من جديد للرئيس المدير العام تبدأ عملية التدقيق من خلال اعتماد أول مهمة ضمن البرنامج العمل المسطر، حيث ترسل خلية المراجعة الداخلية ورقة عمل للمصلحة المعنية بعملية التدقيق تحتوي على جميع التفاصيل المتعلقة بالمهمة مثل: تاريخ البدء بالمهمة، ما هي المهمة، ما هي الإجراءات التي سيتم مراجعتها، من هم الموظفون المعنيون بعملية المراجعة وغيرها من التفاصيل المتعلقة، يذهب المدقق إلى مديرية المصلحة التي ستتم فيها عملية المراجعة ويعقد جلسة مفتوحة مع مسؤولي المصلحة يتم خلالها مناقشة المحاور الرئيسية المتعلقة بالمهمة وابرز الأهدافها. تشرع المراجعة في المهمة بالتواصل مع الموظفين المعنيين بعملية المراجعة، حيث يقوم بشرح تفصيلات المهمة وما هي المعلومات التي قد يحتاجها أثناء مهمته، يقوم المدقق بإجراء تقييم لنظام الرقابة الداخلية للمصلحة لمعرفة درجة المخاطر التي بعد الانتهاء من المهمة يقوم المدقق بكتابة تقرير أولي حول المهمة التي قام بها، ويقوم بعرض هذا التقرير على مديرية المصلحة التي أجريت فيها عملية المراجعة للمناقشة وإيضاح النقاط الغامضة التي قد تنشا نتيجة سوء تفاهم بين المدقق

وموظفي المصلحة، حيث أبدت التجربة أن المدقق قد يسجل بعض الأخطاء في تقريره ليست موجودة على ارض الواقع أو العكس.

تتمثل المرحلة التالية في كتابة التقرير النهائي الذي يعتبر خلاصة جهد المدقق، حيث يوجه مباشرة إلى الرئيس المدير العام الذي يقوم بدراسة التقرير ويتخذ القرارات اللازمة إذا تطلب الأمر ذلك هنا يقوم المدقق بمتابعة تنفيذ القرارات أو التوصيات التي اقترحها –وضعها– الرئيس المدير العام والتأكد من حسن تطبيقها، أما في حالة عدم تطبيق القرارات أو وجود خلل ما في التطبيق فيقوم المدقق بكتابة تقرير حول الموضوع ليتم إرساله إلى الرئيس المدير العام الذي سوف يتخذ الإجراءات الملائمة حول هذه القضية.

المطلب الثاني : واقع الأداء المالي في المؤسسة

سوف نقوم بعرض الميزانية و جدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة 2013-2014.

الجدول رقم(3-3) : الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة

الأصول	اجمالي	اهتلاك	صافي 2014	صافي 2013
الأصول غير الجارية				
تثبيتات معنوية	378 000	226 800	151 200	226 800
تثبيتات عينية				
أراضي	158 186 530	0	158 186 530	158 186 530
بناءات	131 517 483	15 796 919	115 720 563	115 826 677
تثبتات عينية اخرى	423 147 486	336 105 829	87 041 657	44 248 850
تثبتات جاري انجازها	1 123 809	0	1 123 809	26 893 305
تثبتيات مالية				
قروض و أصول مالية أخرى	2 465 571	0	2 465 571	3 312 071
ضرائب مؤجلة على أصول	11 900 560	0	11 900 560	20 640 055
مجموع الأصول غير الجارية	728 719 441	352 129 549	376 589 891	369 334 290
اصول جارية				
المخزونان و المنتجات قيد الصنع	54 387 748	5 407 986	48 979 761	55 816 949
زبائن	111 108 072	60 592 693	50 515 378	37 499 939
المدينون الآخرون	91 994 425	22 870 681	69 123 744	27 987 432
الضرائب	40 243 404	0	40 243 404	41 273 462
توظيفات و الأصول المالية الجارية	37 753 000	0	37 753 000	0
أموال الخزينة	178 620 533	0	178 620 533	138 310 286
مجموع الأصول الجارية	514 107 184	88 871 361	425 235 822	300 888 058
مجموع الأصول	1 242 826 625	441 000 911	801 825 714	670 222 349

المصدر :القوائم المالية لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته

الجدول رقم(3-4): الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة

الخصوم	2014	2013
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	197 380 000	197 380 000
احتياطات	87 476 658	45 980 517
النتيجة الصافية	74 572 834	46 107 141
رؤوس أموال خاصة أ ترحيل من جديد	4 298 573	7 818 202
المجموع	**363 728 075**	**297 285 860**
الخصوم غير الجارية		
الضرائب المؤجلة و المرصود لها	6 207 344	6 653 374
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	57 591 474	62 213 964
مجموع الخصوم غير الجارية	**63 798 819**	**68 867 311**
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة	124 186 354	73 413 028
الضرائب	24 534 130	15 354 907
الديون الأخرى	225 578 334	215 301 240
مجموع الخصوم الجارية	**374 298 819**	**304 069 176**
مجموع الخصوم	**801 825 714**	**670 222 349**

المصدر :القوائم المالية لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته

جدول رقم (3-5): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة 2013 -2014

البيان	2014	2013
رقم الأعمال	1 175 625 335	1 137 802 141
تغيرات المخزونان و المنتجات المصنعة و قيد الصنع	10 753 127	10 720 669
الانتاج المثبت	1 123 809	0
إعانات الاستغلال	44 391 963	38 079 298
إنتاج السنة المالية	**1 231 894 235**	**1 186 620 109**
المشتريات المستهلكة	974 356 481	950 275 802
الخدمات الخارجية و الاستهلاكيات الأخرى	15 058 863	19 104 845
استهلاك السنة المالية	989 415 344	969 380 646
القيمة المضافة للاستغلال	242 478 890	217 221 462
أعباء المستخدمين	105 024 665	106 347 255
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	1 732 412	1 159 768
إجمالي فائض الاستغلال	**135 721 813**	**109 714 432**
المنتجات العملياتية الأخرى	13 923 218	10 582 930
الأعباء العملياتية الأخرى	11 643 071	12 210 722
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	56 812 536	55 303 430
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	25 551 252	5 988 995
النتيجة العملياتية	**106 740 695**	**58 772 211**
النتيجة المالية	**-**	**-**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**106 740 695**	**58 772 211**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	24 550 359	11 166 720
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	7 617 492	1 498 349
مجموع منتجات الأنشطة العادية	1 271 368 726	1 203 174 034
مجموع أعباء الأنشطة العادية	1 196 795 882	1 157 066 893
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**74 572 843**	**46 107 141**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**74 572 843**	**46 107 141**

المصدر :القوائم المالية لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته

و لتسهيل الدراسة ارتأينا إعداد الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على الميزانية المفصلة.

الجدول رقم(3–6): الميزانية المالية المختصرة 2013-2014

الوحدة 1000دج

الأصول	2014	%	2013	%	Δ
القيم الثابتة	376590	%47	369333	%55	7257
قيم الاستغلال	48980	%6	55817	%8	(7137)
القيم القابلة للتحقق	197635	%25	106762	%16	90873
القيم الجاهزة	178621	%22	138309	%21	40312
المجموع	**801826**	**%100**	**670221**	**%100**	**131305**
الخصوم	**2014**	**%**	**2013**	**%**	Δ
الأموال الخاصة	363727	%45	297286	%44	66441
ديون طويلة الأجل	63799	%8	68866	%10	(5067)
ديون قصيرة الأجل	374299	%47	304068	%45	70231
المجموع	**801826**	**%100**	**670221**	**%100**	**131605**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أولا : التوزان المالي:

كما تطرقنا في الجانب النظري، فإن مؤشرات التوازن المالي تتمثل في رأس المال العامل FR ،إحتياجات رأس المال العامل BFR، والخزينة TR.

الجدول رقم (3-7): مؤشرات التوازن المالي

الوحدة 1000دج

البيان	طريقة الحساب	2014	2013	Δ
رأس مال العامل الإجمالي	الأصول الجارية (ق.إستغلال+ق.ق.للتحقق+ق.جاهزة)	425238	300888	124350
رأس مال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	50937	-3181	54118
إحتياجات رأس المال العامل	احتياجات الدورة – موارد الدورة (أ.جارية-ق.جاهزة)- (د.ق.أ-ت.بنكية)	-89932	-141490	51558
رأس مال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	-61509	-3601	65110
رأس مال العامل الخارجي	الديون (د.قصيرة الأجل+ د .طويلة الأجل)	438098	372934	65164
الخزينة	رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل	1400869	144671	-3802

المصدر :من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

- نلاحظ أن **رأس المال العامل الإجمالي** موجب و هناك تزايد بمقدار 124350 سنة 2014 و هذا راجع إلى ارتفاع القيم القابلة للتحقق في حين نلاحظ انخفاض في قيم الإستغلال و القيم الجاهزة مما يدل هذا الإرتفاع في رأس مال العامل الإجمالي على أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و جزء من الأصول المتداولة ، و هذا مبدئيا يعطي أمانا للمؤسسة .

- نلاحظ أن **رأس المال العامل** لسنة 2014 موجب وقدر ب50937 وهذا يعني زيادة هامش أمان المؤسسة ب54465 مقارنة بسنة 2013،و يعود ارتفاع رأس مال العامل إلى زيادة الأموال الدائمة

يمكن القول أن التوازن المالي قد تحسن مقارنة بالسنة الماضية .

- في كلتا السنتين كان **احتياج رأس مال العامل** سالب فالمؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الإستغلال بموارد الدورة العادية و بالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب عليها أن تفكر في استغلال الفائض في الإستثمار لرفع مردوديتها.

- نلاحظ أن **رأس مال العامل الخاص** سالب و هذا يؤكد الإستقلالية المالية للمؤسسة حيث انها قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون.

- نلاحظ أن **رأس مال العامل الأجنبي** في تزايد مما يدل على توفر السيولة لتوسيع نشاطها.

- نلاحظ ان **الخزينة** موجبة مما يدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها و احتياجاتها مع الغير ، هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة.

ثانيا :النسب المالية:

مثلما تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة هناك نسب أخرى نستطيع بها تقييم الأداء المالي للشركة هي نسب السيولة و النشاط،الربحية و المديونية، و سنوضح ذلك في الجداول الموالية:

الجدول رقم(3-8): النسب المالية * السيولة*

البيان	2014	2013
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية/الديون القصيرة الأجل	1.13	0.98
نسبة السيولة المختصرة=القيم الجاهزة+ق.التحصيل/الديون القصيرة الأجل	1	0.80
نسبة السيولة الجاهزة = النقديات و ما يعادلها/الديون القصيرة الأجل	0.47	2.20

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- نلاحظ أن **نسبة السيولة العامة لسنة 2014** أكبر من الواحد أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها عكس ماكانت عليه في سنة 2013 حيث تجاوزت الحد الأدنى مما أوحى بحدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير .

لكن بما أنها تحسنت في سنة 2014 بنسبة 15% استطاعت المؤسسة مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها (وضعها المالي متوازن نسبيا).

- نلاحظ أن **نسبة السيولة المختصرة** تفوق الحالة المثلى (0.3-0.5) مما يعني ان المخزون غير ممول عن طريق ديون قصيرة الاجل .
- نلاحظ أن **نسبة السيولة الجاهزة** لسنة 2013تقدر ب 2.20 و هي نسبة مرتفعة ،وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها،أما بالنسبة لسنة 2014 قدرت ب 0.47 وتشير هذه النسبة الى احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية، وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها ، وهذه النسبة تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

الجدول رقم(3-9) :النسب المالية * النشاط*

البيان	2014	2013
معدل دوران إجمالي الأصول =صافي المبيعات / مجموع الأصول	1.46	1.69
معدل دوران الأصول الثابتة =صافي المبيعات / الأصول الثابتة	3.12	3.08
معدل دوران الأصول المتداولة =صافي المبيعات / الأصول المتداولة	2.76	3.78

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 1.69هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2013يولد 1.69دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة، وهذا ما يعني أن المؤسسة لايمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2014فيقدر المعدل بحوالي 1.46هذا ما يعني انخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنة، لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول، وهذا الانخفاض يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة محل الدراسة، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من مستعملة
- بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فيقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2013 يقدر هذا المعدل بـ 3.08 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 3.08 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما ارتفعت هذه النسبة حيث يقدر معدل الارتفاع بالنسبة لسنة 2014بحوالي 4%بينما وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في ارتفاع مستمر.

- نلاحظ من الجدول أن **معدل دوران الأصول المتداولة** لكلا السنتين كان مرتفع، فنلاحظ أن في سنة 2013 حققت المؤسسة معدل دوران قدر بـ 3.78 أي أن كل دينار تستثمره في الأصول المتداولة تحقق عليه ايراد يقدر بـ 3.78 ، ثم انخفض في سنة 2014 ليصبح 2.76.

الجدول رقم (3-10): النسب المالية *المديونية*

البيان	2014	2013
إجمالي الديون إلى الأصول = إجمالي الديون ÷ مجموع الأصول	0.54	0.55
نسبة الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل = الديون طويلة المدى ÷ رأس المال العامل	1.25	-21.64

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- **اجمالي الديون إلى الأصول** نلاحظ أن النسبة منخفظة و هذا مايدل على أن أصول المؤسسة أكبر من إلتزاماتها بنسبة 0.55 في سنة 2013 ثم أصبحت 0.54 في سنة 2014 يعني متقاربة، بمعنى أن أصولها تغطي مجموع إلتزاماتها.
- **نسبة الديون طويلة الأجل** إلى رأس المال العامل نلاحظ ان النسبة منخفظة في سنة 2013 ب-21.64 ثم تراجعت إلى 1.25 في سنة 2014 و هذه النسبة تدل ان المؤسسة يمكنها تغطية الديون طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل.

الجدول رقم (3-11): النسب المالية*الربحية*

البيان	السنوات	2014	2013
نسبة هامش الربح الإجمالي= النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال الصافي		0.09	0.05
نسبة هامش الربح الصافي= النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال الصافي		0.06	0.04

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- نلاحظ أن **نسبة هامش الربح الإجمالي** موجبة في كلا السنتين حيث قدرت ب5% في سنة 2013 ثم ارتفعت إلى 9% في سنة 2014.
- نلاحظ **نسبة الهامش الربح الصافي** موجبة في كلا السنتين حيث قدرت ب4% في سنة 2013 ثم ارتفعت إلى 6% في سنة 2014.

تدل هذه النسب على قدرة المؤسسة من تحقيق الأرباح.

المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي في تحسن الأداء المالي في المؤسسة

المطلب الاول : تدقيق الميزانية المالية

عند تدقيق الميزانية المالية للمؤسسة اتبع المدقق الخطوات اللازمة لجانب الأصول و المتمثلة في:

-التأكد من وجود الأصل الثابت في تاريخ اعداد الميزانية .

-التأكد من الملكية للأصل

- التحقق من صحة التقييم.

- الفحص المستندي.

- الإجراءات التحليلة : مطابقة نتائج أرصدة و حسابات السنة الحالية مع السنة السابقة .

1-الأصول الثابتة

الوحدة 1000دج

الأصول	2014	%	2013	%
القيم الثابتة	376590	%47	369333	%55
المجموع	801826	%100	670221	%100

- الملاحظ أن الفرق بين النسب أعلاه متقارب ففي سنة 2013 تمثل الأصول الثابتة 55% ثم تراجعت سنة 2014 إلى 47% و هذا راجع إلى ارتفاع أرصدة اهتلاك البناءات بينما تم تحديد بعض وسائل النقل(شاحنات بضائع).

ويتم التحقق من القيم الثابتة عن طريق الجرد الفعلي للأصول الثابتة و مطابقته مع كشف الأصول الثابتة المقدم للإدارة .

✓ التأكد من الملكية عن طريق الإطلاع على المستندات التي تثبت الملكية .

✓ مراقبة و متابعة جداول الإهتلاكات.

2-قيم الإستغلال :

الوحدة 1000دج

الأصول	2014	%	2013	%
قيم الإستغلال	48980	%6	55817	%8
المجموع	8018226	%100	670221	%100

- يتمثل مخزون المؤسسة في مواد أولية و منتوجات تامة الصنع، حيث هناك مخزون حي و مخزون ميت تمت مقارنة الموجودات بالدفاتر مع الموجودات بالمخازن (الجرد الفعلي) ، و تجدر الإشارة إلى التخلص من المخزون الميت في أقرب وقت بإعادة بيعه و الإستفادة من أمواله .

3-القيم القابلة للتحقق:

الوحدة 1000دج

الأصول	2014	%	2013	%
القيم القابلة للتحقق	197635	%25	106762	%16
المجموع	801826	100 %	670221	%100

- بالنسبة للقيم القابلة للتحقق فكانت الخطوات كالتالي:

✓ القيام بعملية الجرد مع المحاسب.

✓ التأكد من الزبائن .

✓ تدقيق الزبائن المشكوك فيهم مع الديون المعدومة .

✓ فالملاحظ أن نسبة القيم القابلة للتحقق ارتفعت في سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة و يعود سبب ذلك إلى عدم تحصيل أكبر قدر ممكن للأموال التي هي في حوزة العملاء .

4-القيم الجاهزة :

الوحدة 1000 دج

الأصول	2014	%	2013	%
القيم الجاهزة	178621	%22	138309	%21
المجموع	801826	%100	670221	%100

تم تدقيق القيم الجاهزة بالإعتماد على الكشوف البنكية و التأكد من جداول المقاربات البنكية السنوية، و كذا الرجوع إلى دفتر النقدية و مقارنتها بالمجاميع ، بالإضافة إلى التأكد من مصاريف الدورة البنكية عن كل شهر.

- فالملاحظ أن نسبة القيم الجاهزة بالنسبة لمجموع الأصول لكلتا السنتين متقاربة، و يعود السبب الرئيسي إلى ثبات حجم إستثمارات المؤسسة .

ثانيا: عند الإنتهاء من تدقيق الأصول تم تدقيق جانب الخصوم ، حيث تم الرجوع إلى السجلات و دفتر الأستاذ و اليومية لتدقيق قيود زيادة الأموال الدائمة، والتأكد من المبالغ الموجودة بالميزانية.

4-الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل:

الوحدة 1000دج

الخصوم	2013	%	2014	%
الأموال الخاصة	297286	%44	363727	%45
ديون طويلة الأجل	68866	%10	63799	%8
ديون قصيرة الأجل	304068	%45	374299	%47
المجموع	801826	%100	670221	%100

- نلاحظ ارتفاع الأموال الخاصة و يعود سبب ذلك إلى زيادة الإحتياطات، حيث تم تدقيق الأموال الخاصة كمايلي:

✓ التحقق من قيم رأس مال الظاهرة في ميزانية الشركة من خلال الإفصاح المحاسبي لعنصر رأس المال .

✓ التحقق من أن عمليات الزيادة في رأس المال قد تمت بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية و القانونية اللازمة.

✓ الإطلاع على محاضر الجلسات العامة الغير العادية و على محاضر مجلس الإدارة بهدف التعرف على القرارات التي صدرت عنها .

- نلاحظ انخفاض في قيمة الديون طويلة الأجل من سنة 2013 إلى سنة 2014 وهذا راجع لتسديد المؤسسة جزء من قرضها التي تحصلت عليها حيث تم تدقيقها كما يلي:

✓ التأكد من أن النظام الأساسي للشركة لا يمنع الاقتراض.

✓ الإطلاع على قرار مجلس الإدارة للموافقة على عقد القرض.

- ✓ إظهار القرض و سعر فائدته و تاريخ سداده و ضمانه.
- ✓ نلاحظ أن نسبة الديون قصيرة الأجل متقاربة في السنتين و تم تدقيق الديون قصيرة الأجل كمايلي:
- ✓ طلب الكشوف الخاصة بأسماء الحسابات الشخصية للموردين.
- ✓ مطابقة الكشوف مع دفتر أستاذ الموردين ، و حساب إجمالي الموردين، و دفتر أستاذ المشتريات.
- ✓ التأكد أن جميع الفواتير الخاصة بالمشتريات قد أدخلت إلى المخازن.

المطلب الثاني : تدقيق المؤشرات المالية

بعد تدقيق عناصر الميزانية المالية المختصرة قام المدقق بتدقيق معطيات الأداء المالي (المؤشرات المالية) و شملت راس مال العامل FR، احتياجات راس مال العامل BFR، و الخزينة TR، بالإضافة الى بعض النسب المالية (السيولة ،الربحية).

أولا : تدقيق مؤشرات التوازن المالي :

الوحدة 1000دج

البيان	طريقة الحساب	2014	2013
رأس مال العامل الدائم	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	425238	300888
احتياجات رأس مال العامل	احتياجات الدورة – موارد الدورة	-89932	-141490
الخزينة	رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل	1400869	144671

يمثل الجدول رأس مال العامل الدائم ، احتياجات رأس مال العامل ، و الخزينة في الفترة 2013-2014 .

- نستخلص من خلال النتائج المتوصل إليها باستخدام بعض مؤشرات التوازن المالي ،فان الأداء المالي للمؤسسة في وضعية جيدة و هي تبعث بالارتياح لنشاط المؤسسة مستقبلا و امتلاكها لهامش أمان مريح و توفر المبالغ الكافية في الخزينة.

ثانيا : تدقيق نسبة السيولة العامة

البيان	2014	2013
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية /الديون قصيرة الأجل	1.13	0.98

- نلاحظ أن المؤسسة تحقق سيولة عامة جيدة في سنة 2014مقارنة بسنة 2013، ولكن لو تم التخلص من المخزون الميت و إعادة بيعه لكان أفضل للمؤسسة ، كما أن الفواتير المعدة للزبائن توجد بها أخطاء في العمليات فلو تم تصحيحها لكان أفضل للمؤسسة.

ثالثا: تدقيق نسبة السيولة العامة

الجدول رقم(3-12): تدقيق نسبة السيولة العامة

الوحدة 1000دج

البيان	نسبة السيولة القديمة	نسبة السيولة الجديدة
المخزونات	48970	37420
القيم القابلة للتحقق (زبائن)	197635	190635
النقدية	178621	178621
مج الأصول الجارية	732750	752161
الديون قصيرة الأجل	374299	374299
نسبة السيولة العامة	1.13	1.08

من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

- وهنا يظهر دور التدقيق المحاسبي في تحسين السيولة العامة حيث كانت 1.13 و أصبحت 1.08 أي قريبة أكثر من مجال الحالة المثلى.

رابعا: تدقيق نسبة هامش الربح الإجمالي

الجدول رقم(3-13): تدقيق نسبة السيولة العامة

البيان	نسبة هامش الربح القديمة	النسبة	نسبة هامش الربح الجديدة	النسبة
إنتاج السنة المالية	**1231894235**	**%100**	**1231894235**	**%100**
استهلاك	989415344	%80	977864000	%79
القيمة المضافة	**242478890**	**%20**	**254030235**	**%21**
مصاريف العمال	105024665	%8	105024665	%8
لضرائب و الرسوم	1732412	%0.1	1732412	%0.1
فائض إجمالي الاستغلال	**135721813**	**%11**	**147273158**	**%12**
نواتج مختلفة	13923218	%1	13923218	%1
تحويل تكاليف الإستغلال	25551272	%2	25551272	%2
تكاليف مختلفة	11643071	%0.9	11643071	%0.9
مخصصات المؤونات	56812536	%0.4	56812536	%0.4
الضرائب الواجب دفعها	24550359	%2	24550359	%2
الضرائب المؤجلة	7617492	%0.6	7617492	%0.6
النتيجة الإجمالية	**74572847**	**%6**	**86124190**	**%7**

من اعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

- و منه نستنتج أن التدقيق المحاسبي يساهم في تحقيق الربح الإجمالي أحسن مما كانت عليه.

المطلب الثالث : تحليل و تفسير النتائج

- بعد القيام بعملية التدقيق المحاسبي لبعض مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته، و ذلك بهدف دراسة مدى تأثير التدقيق المحاسبي على الأداء المالي وكيفية تحسينه ،استنتجنا من ملاحظات و خبرة المدقق و من تحليل نشاط المؤسسة ،إرتأينا بعض الإقتراحات بعد هذه الدراسة الميدانية كانت كما يلي:

- بالنسبة للتوازن المالي للمؤسسة و من المعطيات السابقة فإن رأس المال العامل ارتفع من سنة 2013إلى سنة 2014و هذا يدل على تحسن أداء المؤسسة المالي و قدرتها على المحافظة على التوازن المالي ، لكنها حققت توازن أكبر بعد القيام بعملية التدقيق المحاسبي .
- أما بالنسبة للسيولة العامة للوحدة فنقترح لتحسينها ما يلي:
  - ✓ التخلص من المخزون الميت.
  - ✓ إعادة تصحيح الفواتير المرسلة للعملاء.
  - ✓ تسديد الديون قصيرة الأجل في فترة إستحقاقها.

و من خلال الدراسة بالمؤسسة توصلنا إلى أن التدقيق المحاسبي يساهم بشكل كبير و فعال في تحسين الأداء المالي ،حيث يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة ، و ذلك بالإعتماد على المؤشرات المالية التي تعتبر الصورة الواضحة عن الوضع المالي لديها ، و يتجلى دور ا المحاسبي في تصحيح العمليات و مراقبتها حيث يجنب المؤسسة السرقة و الغش و التلاعب وكذا الأخطاء غير المقصودة، بالإضافة إلى توجيه جهود العمال نحو تحقيق أهداف هذه الأخيرة ، وكل هذا يصب في مصلحة الأداء المالي للمؤسسة ووضعها في السوق بشكل عام.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال الفصل الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في ماهو الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي حيث تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى القوائم و المؤشرات المالية لمؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته، و توصلت دراستنا إلى أن التدقيق المحاسبي له الدور الفعال في تحسين الأداء المالي ، من خلال دقة و صحة هذه الحسابات و يساهم بشكل كبير و فعال في تحقيق الأهداف المرجوة و تصحيح العمليات و مراقبتها و الحد من الغش و التلاعب.

خاتمة عامة

الخاتمة

تمنح المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها و حقوقها خصوصا مع كبر حجمها و تشعبها ، و ذلك حفاظا على بقائها و استمرارها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة الإعتماد على التدقيق المحاسبي من أجل حماية حقوق و موجودات هذه المؤسسات من شتى أنواع التلاعب و الإهمال و الغش و التزوير ، حيث تضمن سير عملياتها بشكل جيد ، و كذا سلامة العمليات المحاسبية و الوثائق المالية.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة، توصلنا للنتائج الخاصة بإختبار الفرضيات ونتائج عامة، مع مجموعة من الإقتراحات.

فيما يخص اختبار الفرضيات، فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

بالنسبة للفرضية الأولى: التدقيق المحاسبي هو وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الإقتصادية يساعد على تحسين الأداء المالي و ترشيد القرارات و يتوقف نجاحه على اتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المدقق في تنفيذه لعملية التدقيق.

بالنسبة للفرضية الثانية: تحسين الأداء المالي يعتمد على تطبيق و اقتراحات وتوصيات و قرارات عملية التدقيق المحاسبي، فبعد الدراسة استنتجنا أن إتباع توصيات و نصائح و قرارات المدقق يؤثر بشكل ايجابي في تحسين نوعية المعلومات و البيانات المحاسبية و المالية، و بالتالي التقليل من فرص الغش و التزوير و الأخطاء المرتكبة مما يساهم في تحسين الأداء المالي.

و اخيرا الفرضية الثالثة: التدقيق المحاسبي يتعرض إلى معوقات و صعوبات كثيرة تحول دون تطبيقه وفقا للمعايير و النظم، مهنة التدقيق في الجزائر تعاني قصورا يجعل المهنة والمدققين أمام صعوبات تؤثر على فاعلية المعلومات المالية ، فضلا عن كونها تؤدي إلى انخفاض مستوى المدققين ، ما يجعل المهنة في الجزائر تبدوا بمستوى أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة مهنيا .

توصيات و اقتراحات:

- أخذ الجزائر بعين الاعتبار مناهج التعليم الدولية وكذا مناهج التعليم المعتمدة لدى الدول المتقدمة في المهنة عند تكوين المدققين .
- إلزام المدققين تحت التربص المرور عبر امتحان ، الهدف منه التأكد من كفاءة المتربص لتحمل مسؤولية تدقيق الحسابات .

- بالنسبة لشرط الخبرة ، ينبغي مراعاة الجانب الموضوعي فيها أكثر من جانب المدة ، فالسماح للوظائف النظيرة التي لا توفر تكوينا جيدا للمدققين قيد التسجيل قد يكون بمثابة ضعف على مستوى تكوينهم، ما ينعكس بالضرورة على أدائهم مستقبلا في حال اعتمادهم .
- إقامة ملتقيات دورية للمدققين الغرض منها اطلاع المدققين بالتطورات الحاصلة في الجانب النظري للمهنة بغرض تحسين جانب الممارسة .
- أن تتم صياغة معايير محلية خاصة بالجزائر يكون منطلقها المعايير الدولية لاختصار الوقت والاستفادة من التحولات التي شهدتها أثناء مواكبتها للتطورات الاقتصادية الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1-خالد أمين عبد الله،التدقيق والرقابة في البنوك، ط1،دار وائل للنشر،عمان،1998.

2- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر:الناحية النظرية،ط1،دار المسيرة للنشر،الأردن،2006.

3- مجيد جاسم الشرع ،المراجعة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر،عمان،2003.

4- محمد التوهامي طواهر،مسعود صديقي،المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

5-د .محمد فضل مسعد و د خالد راغب الخطيب،دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،عمان-الطبعة الأولى 2009 .

6- خالد امين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية و العلمية –دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن 2007.

7- د .سامي محمد الوقاد و أ .لؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات(1)،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن – الطبعة الأولي 2010.

8- د .أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية2005 .

9- د .أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء الأردن الطبعة الأولي 2000 .

10- د .خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن1998.

11 – د .أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر2007.

12- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2004.

13- كمال الدين مصطفي الدهراوي، محمد السيد السرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر2006.

14- رزق أبوزيد الشحنة ،تدقيق الحسابات ،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى2015، الأردن.

15- حسين القاضي ،حسين دحدوح،"أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية" ،دار الوراق للنشر، عمان،الطبعة الأولى ،1999.

16- محمد مصطفى سليمان،"الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، "الدار الجامعية "الإسكندرية مصر ، 2014.

17- السيد سرايا،"أصول وقواعد المراجعة والتدقيق"،دار المعرفة الجامعية ، مصر ،2002 .

18- خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،2009 .

19- محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2005.

20- زاهر عاطف سواد ،مراجعة الحسابات و التدقيق،الطبعة الأولى،دار الراية للنشر،الأردن،2009.

21- إبراهيم طه عبد الوهاب،المراجعة النظرية و الممارسة المهنية ،الطبعة الأولى،قسم المحاسبة،كلية التجارة،جامعة المنصورة،مصر2004،ص275.

22- محمد السيد سرايا،أصول و قواعد المراجعة والتدقيق الشامل،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2007.

23- يوسف محمود الجربوع ،مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق،الوراق للنشر،الأردن،2007.

24- وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالي ، أساسيات الأداء و بطاقات التقييم المتوازن ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2000.

25- محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

26- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،دار الحمد للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2010.

27- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض،2000.

28- مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير، التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2010.

29- إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر نور ،منير شاكر محمد، ، "التحليل المالي" دار وائل للنشر،الطبعة الثانية،عمان،الأدرن،2005.

30- خالد وهيب الراوي،يوسف سعادة ،"التحليل المالي للقوائم المالية"، دار المسيرة للنشر ، الأردن،2000.

31- محمد محمود يوسف،"البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،مصر ،2005.

32- شعيب شنوف ،"محاسبة المؤسسة ج ،1"مكتبة الشركة الجزائرية ،بودواو ،الجزائر ،2008.

الرسائل الجامعية :

1- محمد حولي، المراجعة المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية ،مذكرة ماجيستير غير منشورة ،طلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة باتنة ،2009.

2- بوسنة حمزة،"دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الإرباح "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،عام2012.

3- يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة ،التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان ،2014.

4- غوالي محمد بشير،" دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004.

5- عريف عبد الرزاق،أهمية التحليل المالي في تقسيم المؤسسات الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007.

6- حفصي رشيد،"تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2011.

7- جمال خنشورة ،تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد،رسالةماجستير،غيرمنشورة،معهد الإقتصاد،جامعة باتنة ،نوفمبر،1987.

8- شباح نعيمة،"دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة ،الجزائر،2007/2008 .

9- زلاسي رياض ، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماجيستير ، تخصص محاسبة و جباية، كلية العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010/2009.

10- شعبان لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسن تسير المؤسسة ، مذكرة مقدمة لشهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،2004جامعة الجزائر.

11- نقاز احمد ،دور المراجعة الداخلية في دعم و تفعيل القرار ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص مالية و محاسبة ، الاغواط،2007.

مجلات علمية :

1- عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2011/2006 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،جامعة غرداية، المجلد السابع ،العدد الثاني2014 .

2- مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و اثرها على جودة القوئم المالية ، مجلة جامعة الاسكندرية ، مصر ، العدد2، المجلد رقم 46، يوليو 2009.

3- القشي ظاهر، أخلاقيات المهنة بين الأمس واليوم، مجلة المدقق، الأردن، العدد2001/48.

4- مجدي محمد سامي ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوئم المالية ، مجلة جامعة الاسكندرية ، مصر ، العدد2، المجلد رقم 46، يوليو 2009.

الكتب باللغة الفرنسية :

1-Howard-F Stettler,Audit:Principes et Méthodes Générale,Edition Publi-Union,Paris,1976.

2-Michel weil ,L'audit Stratégique :Qualité et Efficacité des Organisations ,3eme édition ,Edition Afnor,2007.

3-Micheline Friédérich,Georges Langlois ,Alain Burlaud,René Bonnault, DSCG4,Comptabilité et Audit : Manuel & Applications 2008/2009 ,Editions Foucher,France,2007.

4- Robert OBERT, Révision et certification des comptes, Dunod, Paris, 1995.

5-Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2 ed, Paris, 1976.

6- Dictionnaire Larousse ,1988.

7- Bernard Martory, contrôle de gestion social, librairie Vuibert, Paris, 1999.

8- Raymond-Alain Thietart, la dynamique de l'homme au travail, les editions. d'organisation , Paris, 1977.

9- George R.terry , stephan, G franklin, les principes du management. Ed economica, 8 ed Paris ,1985.

9- Gilles Bressy, Christian Konkuyt,Economie d'entreprise. Edition Sirey ,Paris,1990.

10- Pierre Bergeron,la Gestion Moderne: Theorie et Cas. Gaetan morin editeur, Quebec,1993.

11- Josette Peyrard, Analyse financière. librairie Vuibert, 8e ed, Paris, 1999.

12- Alain Capiez, élément de gestion Financière. Masson, 4 ed, Paris, 1994.

13- Michel Gervais, contrôle de gestion. Ed Economica, 7 ed, Paris, 2000.

موقع إلكتروني:

Jaques Aubert et al, les notions de compétence dans les differrentes disciplines(http://www.e-rh.org).